

اتفاقية فتح حساب
شركة سيلدون للاستثمارات ليتمد
(الأردن)
هيئة الأوراق المالية الأردنية

إخلاء مسؤولية

هذا مستند مباشر ويجب أن تُقرأ من قبل المستلمين المعنيين، وهم العملاء الحاليين و / أو المحتملين لشركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن) و / أو هؤلاء الأفراد، الطبيعيين و / أو الأشخاص الاعتباريين المرخص لهم من قبل شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن). المواد والمعلومات الواردة في الداخل محمية بموجب حقوق الطبع والنشر المملوكة لشركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن). يُحظر صراحةً أي نسخ أو إعادة إرسال أو إعادة نشر أو أي استخدام آخر لكل أو جزء من أي إجراء بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر محتوياته أو ربطها أو تعديلها بأي طريقة أخرى، ما لم يتم منح إذن كتابي مسبق من قبل شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن). شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن)، تحتفظ بالحق في تغيير و / أو تعديل أي من شروطها وفقاً لتقديرها المطلق دون الحصول أولاً على موافقة العميل، باستثناء ما يقتضيه القانون، لن تقبل شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن) أي مسؤولية و / أو تكون مسؤولة عن أي أضرار (مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة، تبعية، أو نموذجية)، ناتجة عن الاستخدام غير القانوني و / أو غير المناسب للمعلومات المقدمة.

المقدمة:

سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن) ("الشركة") هي شركة أردنية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية الأردنية ("JSC"). تأسست الشركة وسجلت بموجب قوانين المملكة الأردنية الهاشمية برقم تسجيل (1265) ولها مكتب مسجل في أبراج إعمار، 198 شارع زهران ، ص.ب 2365 عمان ، 11821 ، الأردن، و معلومات الاتصال support@windsorbrokers.com.

بموجب اتفاقية حساب العميل هذه ("الاتفاقية") ، توافق الشركة على فتح والحفاظ على حساب تداول واحد أو أكثر للعميل ("العميل" أو الخاص بك") والعمل كطرف مقابل في صفقات العميل ، بما في ذلك شراء وبيع الأدوات المالية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البورصات الأجنبية العقود مقابل الفروقات.

من خلال قبول هذه الاتفاقية، يوافق العميل بموجب هذا على أنه قد قرأ وفهم وقبل البنود الواردة في هذه الاتفاقية، بما في ذلك ملاحظتها والمستندات المختلفة المدرجة في الموقع الإلكتروني للشركة.

1. التعريف والتفسيرات:

1.1 يُقصد بالعميل أي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين قبلوا هذه الاتفاقية، وقاموا بتمويل حساب التداول الخاص بهم مع الشركة.

1.2 ما لم ينص محتوى هذه الاتفاقية على خلاف ذلك، يمكن للعميل الاطلاع التعريفات والتفسيرات على الموقع الإلكتروني للشركة.

2. التفويض بالمتاجرة:

تكون الشركة مخولة بعرض الشراء والبيع وكذلك شراء وبيع الأدوات المالية لحساب (حسابات) العميل وفقاً للتعليمات الشفوية أو المكتوبة بما في ذلك التعليمات الرقمية أو المكتوبة بخط اليد أو بأي شكل آخر مقدم إلى الشركة من قبل العميل ، ممثل الوكيل المعين للعميل. يتنازل العميل بموجبه عن أي دفاع في الحالات التي لم تكن فيها هذه التعليمات مكتوبة. الشركة مخولة أيضاً ، وفقاً لتقديرها الخاص ، بتوظيف أعضاء المقاصة ووسطاء الأرضية كوكلاء عملاء فيما يتعلق بتنفيذ وحمل وتخليص وتسليم وتسوية أي من عمليات الشراء وبيوعات الأدوات المالية. الأدوات المالية المشتراة أو المباعة ستكون معاملات بين العميل والشركة كطرف مقابل وفقاً لترخيص الشركة.

تتوقع الشركة ان تقدم اسعار لعمالها ترتبط بشكل معقول بالأسعار التي تقدمها الاطراف المقابلة الأخرى مع التأكيد على امكانية وجود بعض الاختلافات . لا تتحمل الشركة اي مسؤولية عن التخلف عن تنفيذ الأوامر او الطلبات ولا تقدم أي اقرارات او تعهدات او ضمانات بشأن أولوية أوامر او طلبات عميل على أوامر او طلبات عميل آخر. يكون العميل مسؤولاً بشكل مباشر وشخصي عن أداء الالتزامات بموجب كل معاملة يتم الدخول فيها مع الشركة، ويقوم العميل بتعويض الشركة فيما يتعلق بجميع الالتزامات والخسائر والمصروفات و / أو التكاليف من أي نوع أو طبيعة مهما كانت التي قد يتم تكبدها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأي فشل من جانب العميل في أداء أي التزام (التزامات).

3. القواعد واللوائح المعمول بها:

3.1 جميع الأوامر والطلبات المبرمة لغرض شراء أو بيع الأدوات المالية وجميع الصفقات التي تم تنفيذها على حساب أو حسابات العميل أو العملاء تتم وفقاً لأحكام القوانين، القواعد، الاعراف، اللوائح. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل نتيجة لأي إجراء تتخذه الشركة أو الشركة التابعة لها وكلاء الامتثال لأي من القواعد والقوانين السابقة، إن هذه الفقرة لحامية وفائدة الشركة وأي اخفاق من جانب الشركة أو وكلاءها في الامتثال مع أي من القواعد أو القوانين السابقة لا يعفي العميل من أي التزام بموجب هذه الاتفاقية ولا يتم تفسير الاتفاقية على انها تنشئ حقوقاً لصالح العميل ضد الشركة. في حالة عدم اتساق أي شرط من شروط هذه الاتفاقية مع أحد المتطلبات التي وضعتها السلطة التنظيمية و / أو القانون، بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، فإن الشركة سوف تحدث شروط وأحكام هذه الاتفاقية، للامتثال للمتطلبات التنظيمية الجديدة و/ أو القانون، في حين أن هذه التغييرات سوف تكون قابلة للتطبيق تلقائياً على العلاقة بين الشركة والعميل .

3.2 يحق للشركة أن تحتفظ بأموال العميل نيابة عنه في بنوك أو مؤسسات قد تختلف عن تلك التي يستخدمها العميل لتحويل الأموال إلى الشركة. وفي مثل هذه الحالات، يكون النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي بنك أو مؤسسة من هذا القبيل ساري المفعول في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة أخرى فيما يتعلق بذلك المصرف أو المؤسسة.

3.3 لا تكون الشركة مسؤولة عن الإعسار أو الأفعال أو الإغفالات من أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الاتفاقية، ولا عن أي قانون مفروض في أي بلد معين من هذا القبيل في أي وقت، حيث أن الشركة ليس لديها سيطرة بهذه الحالة على أي من ما قد يعتبر قوى قاهرة.

4. توفير المعلومات:

4.1 يوافق العميل في أي وقت بتوفير المعلومات التي قد يطلبها الفريق الأول من أجل الإمتثال للقانون والقوانين الأخرى في الوقت المحدد وكذلك يتعهد العميل بالكشف عن أي تغييرات أو تحديثات على تلك المعلومات.

4.2 يقر العميل أيضاً بأن الشركة قد تستخدم هذه المعلومات لغرض إجراء الأبحاث الخاصة بها أو أي شخص ثالث، وذلك من أجل التحقق من هوية العميل وجمع المعلومات ذات الصلة لاستكمال الملف المالي للعميل. يجوز للعميل أن يطلب أي معلومات حول خبرة الشركة وتاريخها.

5. تعليمات ووثائق هيئة الأوراق المالية الأردنية كما في 30.06.2022:

بناءً على **تعليمات** هيئة الأوراق المالية الأردنية، يجب على الشركة التأكد من أن العميل قد استلم و راجع النشرة الإرشادية التابعة لهيئة الأوراق المالية الأردنية، وأنه أقر باستلام ما سبق ذكره، وأنه وافق على إقرار التعامل بالرافعة المالية أدناه، تحقيقاً لهذه الغاية، من خلال قبول العملاء لاتفاقية حساب العميل (إما إلكترونياً أو غير ذلك)، ويقدمون بموجبه الموافقة لما هو مذكور أدناه.

إقرار وتعهد خاص بالاتفاقية و النشرة الإرشادية

" بالإشارة الى اتفاقية التعامل في البورصات الأجنبية الموقعة من قبلي أنا العميل لدى السادة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن)، أقر بأنني قد اطلعت على تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة وعلى كافة بنود الاتفاقية وملاحقها وعلى النشرة الإرشادية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وحصلت على نسخة من هذه الوثائق، كما اتعهد بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتوفيق أوضاعي طبقاً لذلك."

النشرة الإرشادية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:

عزيزي المستثمر:

تهدف هذه النشرة الى تعريفك بالتعامل في البورصات الأجنبية والمخاطر المتعلقة به لذا احرص على قراءة بنودها التالية بتمعن:

- 1- إن السند القانوني الناظم لتعاملك من خلال شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية هو قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية وكذلك تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية والمقرة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (290/2019) تاريخ 27/11/2019 وكلاهما منشور على موقع الهيئة الإلكتروني (www.jsc.gov.jo) ، وعليك الاطلاع عليهما.
- 2- عليك التأكد من حصول الشركة التي ترغب بالتعامل معها على ترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية وكذلك الموافقة على مواولة أعمال الخدمات المالية المرخصة.
- 3- تنظم العلاقة ما بينك وبين الشركة اتفاقية يتوجب عليك قراءة بنودها وملاحقها والتأكد من فهمك لكافة بنودها قبل التوقيع عليها.
- 4- التأكد من حصولك على نسخة من اتفاقية التعامل وملاحقها.
- 5- التأكد من كافة العمولات والرسوم التي سيتم استيفائها منك مقابل تعاملاتكم على أن تكون موثقة ضمن اتفاقية التعامل أو ملاحقها.
- 6- التأكد من تنفيذ أوامر البيع والشراء خاصتك أولاً بأول.
- 7- التأكد من معرفتك التامة بإجراءات الشركة في عمليات السحب والإيداع والتحقق من تنفيذها أولاً بأول.
- 8- قبل قيامك بالتعامل في البورصات الأجنبية عليك تحديد السياسة الاستثمارية التي ترغب التعامل بها.
- 9- عليك التأكد من آلية تسجيل ملكية الشراء حيث سمحت التعليمات المشار لها في البند (1) أعلاه تسجيل الملكيات باسم الوسيط المحلي لصالح عملائه لدى الوسيط الأجنبي من خلال ما يسمى بالحساب المجمع، وهذا الأمر قد يعرضك لمخاطر منها ايقاع الحجر أو الرهن على الحساب.
- 10- عليك أن تعلم بأن العديد من المخاطر قد تواجهك عند التعامل في البورصات الأجنبية منها على سبيل المثال:
 - مخاطر افلاس الوسيط الخارجي.
 - مخاطر اسعار الصرف.
 - مخاطر سياسية وتشريعية خاصة بالأسواق التي تم التعامل من خلالها.
 - مخاطر الانزلاقات السعريّة.
- 11- احرص قدر الامكان على التأكد من إغلاق مراكزك المالية قبل نهاية آخر يوم تداول في الاسبوع تجنباً لخطر الانزلاقات السعريّة (Slippage).
- 12- لا تستثمر في اموالك التي قد تحتاجها وقت الاستثمار لأنها ستكون معرضة للخسارة.
- 13- استخدم التداول بالرافعة المالية (leverage) بحكمة حيث ان الرافعة سلاح ذو حدين فكما ستمنحك فرصة للربح المضاعف فهي تعرضك للخسارة المضاعفة.
- 14- التأكد من تغذية حسابك أولاً بأولاً تجنباً لإغلاق مراكزك تلقائياً عند الانخفاض عن نسبة الهامش المبيّنة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.
- 15- التأكد من السياسة المتبعة لدى الشركة فيما يتعلق بفروقات الأسعار (Spread) والمبيّنة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.

إقرار التعامل بالرافعة المالية:

"استناداً لأحكام المادة (3/16) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة

أقر أنا العميل لدى شركة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن) برغبتي بالتعامل بنسبة رافعة مالية لغاية 1:100 لعقود العملات (الفوركس)، و العقود مقابل الفروقات على العملات والمعادن، وذلك على مسؤوليتي الشخصية دون تحمل الشركة أي تبعات. كما وأقر بأنني على علم ودراية بألية التعامل من خلال الرافعة المالية والمخاطر الجمة التي سأتعرض لها في حال الخسارة والتي قامت الشركة المذكورة بإعلامي بها."

يتم تعريف الرافعة المالية على أنها رأس مال مقترض، يستخدم لزيادة أو تقليل العائد المحتمل على الاستثمار. يوافق العميل ويقر بأن التداول على الهامش يعتمد على الرافعة المالية المطبقة على حساب (حسابات) العميل. كلما زادت الرافعة المالية، ارتفع مستوى المخاطرة وزادت احتمالية تحقيق عائد مريح أو خسارة .

الرافعة المالية عرضة للتغيير. يجوز للشركة، في أي وقت ، وفقاً لتقديرها الخاص ، تقليل الرافعة المالية المطبقة على حساب (حسابات) العميل عن طريق إخطار العملاء بهذا التغيير (التغييرات).

6. الرسوم / التكاليف / العمولات / رسوم اضافية/المصروفات من قبل العميل:

6.1 يوافق العميل ويؤكد التزامه و دفع ما يلي:

- أ. أي رسوم، عمولات، رسوم مضافة، تطبق على أدوات مالية محددة وحسابات للعميل ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الصفقات؛
- ب. أي رسوم / تكاليف تتعلق بإجراء صفقات مفتوحة على أدوات مالية محددة؛
- ج. أي رسوم / تكاليف متعلقة بتجديد الأدوات المالية (Rolling over) ؛
- د. أي رسوم / تكاليف متعلقة بالحسابات غير النشطة؛
- هـ. الرسوم المتعلقة بالتحويل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التكلفة أو الرسوم المطبقة على الودائع، السحوبات وعمليات السحب المرتجعة، إصدار و إعادة إصدار الشيكات؛ يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها الخاص ، تطبيق رسوم المعاملات (الإيداع / السحب) الممنوحة للعميل إذا اعتقد أن الغرض من الإيداع لا يفي بالغرض من حساب التداول أو يتوافق معه.
- و. فرق السعر بين البيع والشراء، إضافات أو تخفيضات سعرية عند مقارنته بالأسعار التي تتلقاها الشركة أو تتوقع تلقيها، عند تغطية صفقاتها مع طرف مقابل آخر ؛
- ز. تحويل العملة المتعلقة بتكاليف التداول والعمولات والأرباح / الخسائر التي حدثت من أنشطة التداول.
- ح. تحويل العملة المرتبطة بالمبالغ المستلمة بعملة مختلفة عن العملة الأساسية المستخدمة من قبل الحسابات.
- ط. أي رسوم / تكاليف تطلبها الهيئة التنظيمية و / أو المتطلبات القانونية؛
- ي. أي ضرائب أو تكاليف أخرى قد تكون موجودة ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة؛
- ك. مبلغ أي خسارة قد تنجم عن المعاملات التي تجريها الشركة نيابة عن العميل، بما في ذلك أي عجز في الرصيد ؛
- ل. أي مبالغ ذات صلة تتعلق باشتراكات العميل في البورصة.

6.2 ويقر العميل كذلك:

- أ. ما لم ينص خلاف ذلك، فإن الأسعار المقدمة للعميل من خلال منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت لا تشمل الضرائب والتكاليف التي يمكن تطبيقها على الخدمات التي لا يتم تقديمها أو دفع ثمنها من خلال الشركة.
- ب. لا توجد تكاليف محددة تطبقها الشركة على حسابات العميل لإستخدام منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت.
- ج. قد يتم تطبيق رسوم / تكاليف على أنواع محددة من الحسابات، والتي يتم إخطار العميل بها قبل التنفيذ هذه الرسوم.
- د. في الحالات التي لا يتم فيها إبلاغ العميل بالرسوم / التكاليف المحددة للعميل، ولأي سبب كان، يجب على العميل الاستفسار والحصول على تفسير معقول لمثل هذه الرسوم / التكاليف.
- هـ. يتم تطبيق الرسوم والتكاليف والعمولات بشكل منفصل عن السعر المعروض للعميل.
- و. يتم الإفصاح عن فروق الأسعار المتوفرة مع منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت.

6.3 يجب على العميل طلب / الحصول على تفسير واضح لجميع شروط وأحكام التداول ، بما في ذلك أي رسوم / تكاليف مطبقة قبل التداول. و لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع و الرجوع إلى **مخطط المنتج** في الموقع. تكون المعلومات المتعلقة بأي رسوم وتكاليف ومصاريف متاحة دائماً للعميل في كشوف الحساب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعميل طلب هذه المعلومات من الشركة في أي وقت.

6.4 كما يقر العميل ويوافق على أنه سيتم تطبيق رسوم إدارية (على سبيل المثال لمراجعة الحساب والمراقبة وما إلى ذلك) على حساب العميل عند الإنهاء عندما يكون الرصيد أقل من 50 دولاراً أمريكياً (أو ما يعادله بالعملة). في مثل هذه الحالات، ستقوم الشركة بسحب أي رصيد متبقٍ أدنى من الحد الأدنى ولن تكون ملزمة برد الاموال للعميل.

6.5 حتى في الحالات التي يكون فيها الرصيد أعلى من الحد الأدنى ، تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق الرسوم الإدارية عند الإنهاء في الحالات التي قد لا تتمكن فيها وفقاً لتقدير الشركة المعقول من رد أموال العميل ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، حيث أغلق العميل الحساب المصرفي في سجلات الشركة أو حيث لا تستطيع الشركة تحديد موقع العميل ، أي خلال فترة ثلاث أشهر من تاريخ اتخاذ قرار إنهاء الحساب.

7. المزايا التقديرية

7.1 يقر العميل ويوافق على أن المزايا المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المكافآت، والحوافز، والفوائد أو أي مدفوعات أخرى (ويُشار إليها مجتمعة باسم "المزايا التقديرية")، قد تُضاف إلى حساب العميل من وقت لآخر. ولا تُعتبر هذه المدفوعات التقديرية التزاماً أو ضماناً من قبل الشركة.

7.2 يقر العميل كذلك، بأن الشركة غير مسؤولة عن بدء أو إدارة أو الاستمرار في تقديم أي مدفوعات تقديرية، كما أنها غير مسؤولة عن وقف أو تقليص أو تعديل هذه المدفوعات. إن وجود أو غياب هذه المدفوعات في حساب العميل لن يغير من شروط هذه الاتفاقية أو يؤثر على التزامات العميل التي تمت بموجبها.

8. مخاطر الخسارة:

8.1 جميع الصفقات التي يتم إجراؤها لحساب العميل وجميع التقلبات في أسعار السوق للأدوات المالية التي تتم في حسابات العميل ، تكون على مسؤولية العميل منفردا ويكون العميل هو المسؤول الوحيد تحت أي ظرف من الظروف وفي أي وقت من الأوقات. ويتوقع هذه الاتفاقية، يقر العميل أنه مستعد وقادر ماليًا على تحمل أي من هذه الخسائر. الشركة ليست مسؤولة عن التزامات الأشخاص الذين يتم تنفيذ صفقات العميل معهم، كما أنها ليست مسؤولة عن التأخير في نقل أو تسليم أو تنفيذ أوامر / طلبات العميل بسبب خلل في مرافق الاتصالات أو لأسباب أخرى. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل عن فقدان أي ودائع هامشية تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفلاس أو عجز مالي أو تصفية أو وضع تحت الحراسة القضائية أو تحت الوصاية أو التنازل لصالح الدائنين لأي بنك أو وسيط تسوية آخر أو بورصة أو منظمة مقاصة أو كيان مماثل.

8.2 يفهم ويوافق العميل على أن مخاطر الخسارة في تداول الأدوات المالية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأسهم والخيارات والعقود الآجلة والعملات الأجنبية والأسهم الأجنبية والسندات وعقود الفروقات، يمكن أن تكون كبيرة. ينطوي تداول الأدوات المالية على درجة عالية من المخاطرة ولا يناسب جميع المستثمرين؛ قد يكون المبلغ الذي قد يخسره العميل أكبر من الاستثمار الأولي. يوافق العميل ويدرك على أن الصفقات في الأسواق في ولايات قضائية أخرى، بما في ذلك الأسواق المرتبطة بالسوق المحلية، قد تعرض العميل لمخاطر إضافية. قد تخضع هذه الأسواق للتنظيم الذي قد يوفر حماية مختلفة أو متضائلة للمستثمر. ويدرك العميل، قبل التداول، أنه يجب عليه الاستفسار عن أي قواعد ذات صلة بصفقات معينة.

8.3 يدرك العميل أن معظم مرافق التداول الإلكتروني مدعومة بأنظمة المكونات المعتمدة على الكمبيوتر لتوجيه الأوامر وتنفيذها ومطابقتها و/أو تسجيلها و/أو مقاصة الصفقات. قد تكون المرافق والأنظمة عرضة للتعطيل أو الفشل المؤقت. قد تخضع قدرة العميل على استرداد خسائر معينة لقيود المسؤولية التي يفرضها مزود النظام، والسوق، وغرفة المقاصة، و/أو الشركات الأعضاء.

8.4 يقر العميل ويؤكد أنه على علم تام بجميع المخاطر التي قد تنشأ في حالة حدوث تحركات عكسية للعملة و/أو زوج من العملات. تحذر الشركة العميل من المخاطر العالية التي ينطوي عليها التداول حيث يمكن للعميل أن يتكبد خسائر و/أو أضرار لبعض أو كل رأس المال/الأموال المستثمرة. جميع الصفقات التي يتم تنفيذها تكون على مسؤولية العميل وحده ويكون العميل مسؤولاً تحت أي ظرف من الظروف، بالإضافة إلى ذلك، يفهم العميل ويؤكد أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي تأخير في عمليات الإرسال أو التسليم أو تنفيذ الطلبات، بسبب القوة القاهرة أو خلل في مرافق الاتصالات أو لأسباب أخرى.

8.5 يدرك العميل ويوافق على أن بعض الاستثمارات قد لا تكون قابلة للتحقيق إذا كان سوق الأداة المالية المعنية غير سائل، وبالتالي فإن تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها العميل قد يكون من الصعب تحديدها كميًا. قد ينخفض أو يرتفع سعر أي من الأدوات المالية وقيمتها والدخل الناتج عنها، وقد لا يتمكن العملاء من استرداد المبلغ المستثمر أو قد يطلب منهم دفع المزيد.

9. حماية الأدوات المالية، الأصول والأموال:

9.1 قد تحتفظ الشركة، نيابة عن العميل، بأصوله/ممتلكاته و/أو أمواله لدى أمناء الحفظ الذين قد يخضعون للنظام القانوني والتنظيمي المحلي الذي قد ينطبق على أي كيان من هذا القبيل. وبالتالي، في حال حدوث إفلاس أو أي إجراءات مماثلة فيما يتعلق بهذا الكيان، قد يتم التعامل مع أصول العميل/ممتلكاته و/أو أمواله بشكل مختلف عن المعاملة التي كانت ستطبق إذا كانت الأصول/الممتلكات و/أو الأموال محتفظًا بها في ولاية قضائية أخرى.

9.2 لا تتحمل الشركة مسؤولية إفلاس أو أفعال أو إغفالات أي طرف ثالث، المشار إليه في هذه الفقرة، ولا عن أي قانون مفروض في أي دولة من هذه الدول في أي وقت تكون فيه الشركة لا تملك السيطرة على الأمر.

9.3 يقر العميل بأن الشركة قد وضعت تدابير كافية لضمان امتثالها للمتطلبات القانونية لحماية الأدوات المالية والأموال التي تخص العميل. ويفهم العميل أن الشركة، خلال فترة العلاقة التجارية مع العميل، ستحتفظ بسجلات ضرورية لكي تتمكن الشركة من تمييز الأدوات المالية والأموال المحتفظ بها لصالح العميل عن الأدوات المالية والأموال المحتفظ بها من قبل الشركة لصالح عملاء آخرين وعن أدوات الشركة المالية وأموالها الخاصة.

9.4 يتم فصل أموال العميل عن أموال الشركة الخاصة ولا يتم استخدامها لحساب الشركة الخاصة.

9.5 يقر العميل بأن الشركة لن تدفع أي فائدة على الأموال المحتفظ بها نيابة عن العميل أو بموجب هذه الاتفاقية، ويوافق العميل على التنازل عن أي حق في الفائدة على هذه الأموال.

10. التعويض:

10.1 يوافق العميل بموجب هذا على تعويض وإبراء ذمة الشركة من أي التزام أو تكاليف أو مصاريف (بما في ذلك أتعاب المحاماة والمصاريف وأي غرامات أو عقوبات قد تفرض بواسطة أي جهة حكومية أو سوق عقود أو بورصة أوراق مالية أو منظمة مقاصة أو أي جهة ذاتية التنظيم) التي قد تتكبدها الشركة أو تفرض عليها في ما يتعلق بحساب العميل أو أي معاملة أو مركز مالي بذلك الحساب. دون تقييد عمومية ما سبق يوافق العميل على أن تعويض الشركة عند طلب ذلك عن أي تكاليف تتكبدها الشركة لتحويل أي مبالغ مستحقة من قبل العميل بموجب هذه الاتفاقية وأي تكاليف تتكبدها الشركة في الدفاع ضد أي مطالبات مقدمة من قبل العميل بما في ذلك أتعاب المحاماة والفوائد والمصاريف. يوافق العميل ويقر بموجبه بأنه مسؤول عن تكاليفه و / أو نفقاته الخاصة، ما لم يوجه خلاف ذلك من قبل أي محكمة قانونية و / أو هيئة تنظيمية.

يقر العميل على أن جميع المعلومات المقدمة إلى الشركة لأغراض فتح الحساب صحيحة و حقيقية ، وسيقدم العميل جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بمعرفة العميل وخبرته في مجال الاستثمار ذي الصلة بالمنتج و/ أو الخدمة حسب الحالة و وفقاً لطلب الشركة. وفي حالة تقديم العميل لمعلومات غير كافية / خاطئة فيما يتعلق بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بأي منتج و/ أو خدمة ، يتفهم العميل ويوافق على أن هذه المعلومات لن تسمح للشركة بتحديد ما إذا كانت خدمة (خدمات) الاستثمار و/أو الأداة (الأدوات) المالية التي يتم تصورها مناسبة للعميل.

لا تقدم الشركة أي ضمان فيما يتعلق بأداء أو ربحية أي أداة مالية لكي يتمكن العميل من تحقيق مستوى من الدخل أو الربح. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو خسارة في الفرص، في الحالات التي يمكن خلالها زيادة قيمة الأدوات المالية والأصول و/أو الأموال، ولا لأي انخفاض في قيمة ذلك، ولا لأي خسارة تنشأ عن أخطاء في الواقع أو الحكم أو أي إجراء يتم اتخاذه أو إغفاله .

10.2 يقر العميل ويوافق بأن الشركة لا تقدم استشارات قانونية أو ضريبية أو مالية ولا ينبغي اتخاذ أي استثمار أو أي قرارات أخرى ان تتخذ فقط على اساس المعلومات التي تمت الحصول عليها من الشركة وتوصي الشركة العميل في الحصول على هذه المشوره من المختصين.

10.3 ان جميع المعلومات والاراء التي تصدر عن الشركه هي من مصادر يعتقد انها موثوقة وبحسن نية، الا انها لا تقدم أي تعهد او ضمان صريح او ضمني بشأن دقتها او اكتمالها. جميع المعلومات المقدمه من قبل الشركة تمثل وجهات النظر الحالية ويتم توفيرها بموجب واجب العناية المعقولة ولا تكون الشركة مسؤولة عن اي اضرار مباشرة او غير مباشرة قد تنشأ من استخدام تلك المعلومات او قبولها من قبل العميل، يوافق العميل أيضاً على ان اي معلومات عن الادوات المالية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فئات ومخصصات الاصول وما شابه ذلك هي فقط ارشادية، وأن الشركة لا تتحمل اي التزام لضمان ان مثل هذه المعلومات قد تجلب انتباه العميل.

10.4 لا تكون الشركة مسؤولة عن أي ضرائب يتم تقييمها أو واجبة الدفع مباشرة أو بشكل غير مباشر من قبل العميل أو عن أي خسارة أو نفقات تكبدها العميل فيما يتعلق بشأن أي تقييم من هذا القبيل. إذا تم تقييم الشركة، في أي وقت، لفرض الضرائب فيما يتعلق بأصول العميل أو دخله أو أنشطته أو إقامته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مطالبة باسترداد الأموال المدفوعة إلى العميل، أو ما يزيد على المبالغ التي ينبغي أن تكون فعلياً قد سددت، ويتعهد العميل بتعويض الشركة فيما يتعلق بالضرائب ذات الصلة، بالإضافة إلى جميع النفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي رسوم قانونية. يكون العميل هو المسؤول الوحيد عن ادارة الشؤون الضريبية، والشركة لا تكون مسؤولة عن أي عواقب ضريبية يتم فرضها من السلطات الرسمية.

10.5 بالإضافة إلى ذلك، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو مصروفات يتكدها العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإعسار أو أي تقصير آخر من الطرف المقابل أو الوصي، ما لم تنشأ مثل هذه الخسارة أو النفقات من إهمال ، أو التقصير المتعمد أو الاحتيال. دون المساس بما سبق، يوافق العميل أن يسدد للشركة أي تكاليف، أو خسارة أو مسؤولية أو نفقات التي قد تتعرض لها الشركة أو تتكدها، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، في اتصال مع أو نتيجة لفشل العميل في أداء أو تأخير في تنفيذ أي التزامات ناشئة من هذه الاتفاقية.

10.6 لا تقدم الشركة أي ضمان بشأن أداء أو ربحية أي أداة مالية من أجل تمكين العميل من تأمين مستوى من الدخل أو الأرباح الرأسمالية.

10.7 لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو فقدان للفرص، حيث كان من الممكن أن تزيد قيمة الأدوات المالية أو الأصول و/أو الأموال، ولا عن أي انخفاض في قيمة هذه الأدوات أو الأصول و/أو الأموال، ولا عن أي خسارة ناتجة عن أخطاء في الواقع أو الحكم أو أي إجراء تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه، بأي شكل من الأشكال، سواء كانت خسارة مباشرة أو غير مباشرة أو مالية أو تبعية مهما كانت الأسباب، باستثناء إلى الحد الذي يتسبب فيه أي خطأ أو فعل أو إغفال من الشركة نتيجة للإهمال أو التقصير المتعمد أو الاحتيال.

10.8 علاوة على ذلك، يقر العميل ويوافق على أن بدء أي معاملة في أي من حساباته بعد تقديم شكوى و/أو مطالبة أخرى بشأن حساباته يعني قبوله لحالة الحساب اعتباراً من تاريخ تقديم الشكوى. إن تنفيذ هذه المعاملات من قبل الشركة، بعد البدء من قبل العميل، سيعتبر مقابلاً متبادلاً لحل المطالبة. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد العميل بعدم السعي لإعادة فتح القضية بعد هذا الحل، مؤكداً بذلك فهمه و التزامه بنهاية عملية التسوية.

11. التسجيل:

11.1 يدرك العميل أن جميع المحادثات المتعلقة بحساب (حسابات) العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أمر/أو أوامر الحصول على الأدوات المالية و / أو التحويلات المالية بين العميل والشركة ، يتم تسجيلها بواسطة الشركة ، ويتنازل عن أي حق في الاعتراض على تلك التسجيلات و/أو استخدامها من قبل الشركة في أي إجراء تراه الشركة مناسباً.

11.2 يوافق العميل على أن الشركة تسجل التواصل بين الأطراف بما في ذلك المحادثة (المحادثات) الهاتفية و رسائل البريد الإلكتروني ، الدردشة أو أي وسائل أخرى يمكن استخدامها بين الشركة والعميل بما في ذلك الملاحظات المكتوبة أو خلال المحادثات وجها لوجه و يوافق العميل على أن هذا التسجيل (التسجيلات) يظل ملكاً للشركة ويمكن استخدامه كدليل لإثبات أي التزام قانوني.

11.3 يقر العميل كذلك بأن التسجيلات الحالية للمحادثات / المحادثة وسجلات حركة البيانات ، وتنفيذ وتوثيق الاتصالات / المحادثة وتنفيذ المعاملات حيث تشكل هذه التسجيلات دليلاً لكشف و / أو إثبات وجود التعامل و / أو أي نشاط آخر يعتبر مخالفاً للمتطلبات

التشريعية ، من المفهوم أنه يمكن استخدام التسجيلات الحالية للاتصال / المحادثة ، بما في ذلك الاتصالات / المحادثة الإلكترونية وسجلات حركة البيانات ، بواسطة الشركة للأغراض القانونية.

11.4 يوافق العميل ويؤكد على أنه يجب عليه فقط استخدام قنوات الاتصال الرسمية المتفق عليها بين العميل والشركة للتواصل مع الموظفين المعنيين.

11.5 يتنازل العميل أيضاً عن جميع حقوقه في الاعتراض على قبول التسجيلات في أي مسائل و / أو إجراءات قانونية، في أي وقت معين أو في أي ولاية قضائية.

12. العملة الأجنبية:

12.1 في حالة تنفيذ أي معاملة لحساب العميل في أي من البورصات الأجنبية يتم تسوية المعاملات فيها بعملة أجنبية من خلال منصة التداول عبر الانترنت، أو يتم عرض العملة الأساسية للحساب (الحسابات) عن طريق اي ربح او خسارة قد تنشأ نتيجة لتذبذب في سعر صرف بين العملة المتداوله والعملة الأساسية للحساب (الحسابات) بالكامل وعلى مسؤولية العميل وبموجب هذا يحق للشركة تحويل الاموال في حساب العميل (حساباته) الى هذه العملات الأجنبية ومنها على هذا النحو معدل تحويل سعر العملة على اساس سعر السوق السائد زائد/ناقص 1% حتى 2% .

12.2 وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ معاملات لحساب (حسابات) العميل وتسويتها بعملة أجنبية، حيث لا يتم إجراء التبادل بواسطة الشركة ، يقر العميل بموجب هذا ويوافق على أن الشركة ليست مسؤولة عن هذا التحويل .

13. سياسة تنفيذ الأوامر

تعد هذه السياسة الخاصة بتنفيذ الأوامر ("السياسة") نظرة عامة على الخطوات التي تتخذها شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن) ("الشركة") لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة نيابة عن عملائها عند تنفيذ أوامر العملاء لجميع أنواع عقود الفروقات ("CFDs"). تهدف هذه السياسة إلى توضيح وتفصيل كيفية تنفيذ أوامر العملاء من قبل الشركة.

تلتزم الشركة بتنفيذ أوامر العملاء وفقاً للشروط الأكثر ملاءمة لهم، مما يحقق أفضل النتائج الممكنة مع مراعاة مجموعة من العوامل التي قد تكون متعارضة أحياناً.

لذلك، لا يمكن لهذه السياسة أن تضمن أن السعر المنفذ سيكون دائماً أفضل سعر متاح للعميل في السوق في ذلك الوقت.

أفضل تنفيذ

عند تنفيذ الأوامر، تتخذ الشركة جميع الخطوات الكافية لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة لعملائها، مع مراعاة السعر، التكاليف، السرعة، احتمالية التنفيذ والتسوية، الحجم، تأثير السوق، أو أي اعتبارات أخرى ذات صلة بتنفيذ الأمر.

عند قيام الشركة بتنفيذ أمر نيابة عن العميل، يتم تحديد أفضل نتيجة ممكنة من حيث الاعتبار الإجمالي، الذي يمثل سعر الأداة المالية والتكاليف المتعلقة بالتنفيذ، والتي تشمل جميع النفقات التي يتحملها العميل والتي ترتبط مباشرة بتنفيذ الأمر. ولتحديد الأهمية النسبية لعوامل التنفيذ، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- خصائص أمر العميل؛
- خصائص الأدوات المالية التي تشكل موضوع ذلك الأمر؛
- خصائص أماكن التنفيذ التي يمكن توجيه ذلك الأمر إليها.

تعتبر الشركة السعر والتكاليف أهم عوامل التنفيذ، تليها السرعة، واحتمالية التنفيذ، وتأثير السوق، واحتمالية التسوية، وحجم وطبيعة الأمر. ولا تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل التنفيذية بين فئات الأصول التي يتم تداولها من قبل الشركة.

الأهمية

السعر – الأهمية القصوى

بالنسبة لأي عقد فروقات (CFD) أو أداة مالية أخرى، ستعرض الشركة سعرين: السعر الأعلى (ASK) الذي يمكن للعميل الشراء عنده (فتح مركز شراء)، والسعر الأدنى (BID) الذي يمكن للعميل البيع عنده (فتح مركز بيع). يُشار إلى سعري الـ ASK والـ BID معاً على أنهما أسعار الشركة. الفرق بين السعر الأدنى والسعر الأعلى لأداة مالية معينة يُعرف بالفارق السعري (Spread).

أسعار الشركة: تقوم الشركة بعرض الأسعار للعملاء استناداً إلى مصادر مرجعية خارجية موثوقة من أطراف ثالثة. يمكن العثور على أسعار الشركة على منصات التداول التابعة لها. وتعمل الشركة على تحديث أسعارها بأقصى قدر ممكن من التكرار حسب ما تسمح به قيود التكنولوجيا وروابط الاتصال.

الطريقة الرئيسية التي تضمن بها الشركة حصول العميل على أفضل سعر هي التأكد من أن حساب الفارق السعري (Bid/Ask Spread) يتم بالرجوع إلى مجموعة من مزودي الأسعار الأساسيين ومصادر البيانات المختلفة. كما تقوم الشركة بمراجعة تغذية الأسعار الخاصة بها مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تقديم أسعار ملائمة وتنافسية.

على الرغم من أن الشركة تتخذ جميع الخطوات الكافية لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة لعملائها، إلا أنها لا تضمن أن يكون السعر عند تنفيذ الأمر أكثر ملاءمة من الأسعار التي قد تكون متاحة في أماكن أخرى.

الأوامر المعلقة: تُنفذ الأوامر مثل **Buy Limit** و **Buy Stop** و **Stop Loss** و **Take Profit** للمراكز المفتوحة القصيرة عند سعر **ASK**.

أما الأوامر مثل **Sell Limit** و **Sell Stop** و **Stop Loss** و **Take Profit** للمراكز المفتوحة الطويلة فتُنفذ عند سعر **BID**.

يتم حساب سعر الشركة لعقد الفروقات (CFD) معين بالرجوع إلى سعر الأصل الأساسي المعني، والذي تحصل عليه الشركة من مصادر مرجعية خارجية تابعة لأطراف ثالثة. يمكن العثور على أسعار الشركة على موقعها الإلكتروني أو منصات التداول الخاصة بها. وتقوم الشركة بتحديث أسعارها بشكل متكرر قدر الإمكان وفقاً للقيود التكنولوجية وروابط الاتصالات المتاحة. تقوم الشركة بمراجعة مصادرها المرجعية الخارجية التابعة لأطراف ثالثة من وقت لآخر لضمان استمرار تنافسية البيانات التي يتم الحصول عليها. لن تقدم الشركة أي أسعار خارج أوقات عملها، وبالتالي لا يمكن للعميل تقديم أي أوامر خلال تلك الأوقات.

إذا وصل السعر إلى الأمر الذي حدده العميل مثل **Stop Loss** أو **Take Profit** أو **Buy Limit** أو **Buy Stop** أو **Sell Limit** أو **Sell Stop**، فإنه يتم تنفيذ هذه الأوامر تلقائياً. ومع ذلك، قد يكون من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر (Stop Loss)، تداول معينة. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في تنفيذ الأمر عند أول سعر متاح. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، أثناء تقلبات الأسعار السريعة، إذا ارتفع السعر أو انخفض خلال جلسة تداول واحدة إلى درجة يتم فيها، وفقاً لقواعد البورصة ذات الصلة، تعليق التداول أو تقييده، أو قد يحدث ذلك عند افتتاح جلسات التداول. يتم تحديد الحد الأدنى لوضع أوامر **Stop Loss** و **Take Profit** و **Buy Limit** و **Buy Stop** و **Sell Limit** و **Sell Stop** لعقد الفروقات (CFD) معين في اتفاقية العميل و/أو على موقع الشركة الإلكتروني.

التكاليف – الأهمية القصوى

لفتح مركز في بعض أنواع عقود الفروقات (CFDs)، قد يُطلب من العميل دفع عمولة أو رسوم تمويل، ويتم الكشف عن قيمتها على موقع الشركة الإلكتروني.

العمولات: قد يتم فرض العمولات إما على شكل نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للصفحة أو كمبالغ ثابتة. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول العمولات على موقع الشركة الإلكتروني وفي بوابة العميل.

رسوم التمويل/رسوم التبييت/رسوم التمديد/رسوم التخزين: تُطبق أسعار التبييت (Swap Rates) على المراكز التي تُترك مفتوحة خلال الليل، حيث يتم احتساب المبالغ المخصصة أو المدفوعة بناءً على فروق أسعار الفائدة بين الافتراض أو الإقراض لعملة مقابل أخرى. ومع ذلك، فإن الحسابات التي لا تُطبق عليها رسوم التبييت تكون خاضعة لرسوم "التخزين"، وهي مبلغ ثابت وسليبي يتم خصمه دائماً من حسابات العملاء.

بالنسبة لجميع أنواع عقود الفروقات (CFDs) التي تقدمها الشركة، لا يتم تضمين العمولات ورسوم التمويل في الأسعار المعلنة من قبل الشركة، بل يتم خصمها بشكل صريح من حساب العميل.

إذا قررت الشركة في أي وقت عدم فرض هذه التكاليف، فلا يُعتبر ذلك تنازلاً عن حقها في تطبيقها مستقبلاً، مع إشعار مسبق للعميل كما هو موضح في اتفاقية العميل الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني. ويمكن أن يتم نشر هذا الإشعار على موقع الشركة الإلكتروني.

سرعة التنفيذ – الأهمية القصوى

تولي الشركة أهمية كبيرة عند تنفيذ أوامر العملاء وتسعى لتقديم سرعة تنفيذ عالية ضمن حدود التكنولوجيا وروابط الاتصالات المتاحة. على سبيل المثال، في الحالات التي يستخدم فيها العملاء اتصالاً لاسلكياً أو اتصالاً عبر الطلب الهاتفي أو أي رابط اتصال آخر يمكن أن يتسبب في ضعف الاتصال بالإنترنت، فقد يؤدي ذلك إلى عدم استقرار الاتصال بمنصة التداول الخاصة بالشركة، مما قد يؤدي إلى تأخير العميل في وضع أوامره وبالتالي تنفيذ الأوامر بسعر أفضل أو أسوأ من السعر السائد الذي تقدمه الشركة.

احتمالية التنفيذ – أهمية متوسطة

ستقوم الشركة بترتيب تنفيذ أوامر العملاء كطرف رئيسي فيما يتعلق بعقود الفروقات (CFDs)، وذلك وفقاً لتغذية الأسعار الواردة من مزودي تغذية الأسعار الخاصين بها. تعتمد احتمالية التنفيذ على توفر الأسعار في السوق. في بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن ترتيب تنفيذ الأمر، على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر، في الحالات التالية: خلال أوقات صدور الأخبار، أو في لحظات بدء جلسات التداول، أو في الأسواق المتقلبة حيث قد تتحرك الأسعار بشكل كبير صعوداً أو هبوطاً وبعيداً عن الأسعار المعلنة، أو عند وجود حركة سريعة في الأسعار، أو عند عدم توفر سيولة كافية لتنفيذ الحجم المحدد بالسعر المعلن، أو عند وقوع حدث قاهر (Force Majeure) وما إلى ذلك. في حال عدم تمكن الشركة من المضي قدماً في تنفيذ أمر ما بسبب السعر أو الحجم أو لأي سبب آخر، فلن يتم تنفيذ الأمر. بالإضافة إلى ذلك، يحق للشركة، في أي وقت وحسب تقديرها الخاص، ودون تقديم أي إشعار أو تفسير للعميل، رفض أو الامتناع عن نقل أو ترتيب تنفيذ أي أمر أو طلب أو تعليمات صادرة من العميل، وذلك في الظروف الموضحة في اتفاقية العميل.

تأثير السوق – أهمية متوسطة

قد تؤثر بعض العوامل بشكل سريع على سعر الأدوات/المنتجات الأساسية التي يُشتق منها السعر المعلن من قبل الشركة، وقد تؤثر أيضًا على العوامل الأخرى المذكورة هنا. ستتخذ الشركة جميع الخطوات الكافية لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة لعملائها.

احتمالية التسوية – أهمية منخفضة

ستقوم الشركة بإتمام تسوية جميع المعاملات عند تنفيذ هذه المعاملات. إن الأدوات المالية (عقود الفروقات - CFDs) التي تقدمها الشركة لا تشمل التسليم الفعلي للأصل الأساسي، لذا فهي لا تُسوى بشكل فعلي كما يحدث، على سبيل المثال، إذا كان العميل يتداول في سوق منظم، أو سوق متعدد الأطراف (MTF) أو منصة تداول منظمة (OTF). جميع عقود الفروقات المقدمة تُسوى نقدًا ويتم تداولها خارج البورصة (OTC).

حجم الأمر – أهمية منخفضة

قد يختلف الحجم الأدنى الفعلي للأمر وفقًا لكل نوع من حسابات العملاء. اللوت هو وحدة لقياس حجم المعاملة، وهو يختلف لكل نوع من عقود الفروقات (CFD) يرجى الرجوع إلى موقع الشركة الإلكتروني لمعرفة قيمة الحد الأدنى لحجم الأمر وكل لوت لكل نوع من أنواع عقود الفروقات. إذا رغب العميل في تنفيذ أمر بحجم كبير، فقد يصبح السعر في بعض الحالات أقل ملاءمة. تحتفظ الشركة بالحق في رفض الأمر في حال كان حجم الأمر كبيرًا ولا يمكن تنفيذه من قبل الشركة أو لأي سبب آخر كما هو موضح في اتفاقية العميل.

لا تعتبر الشركة القائمة أعلاه شاملة، ولا يجب اعتبار الترتيب الذي يتم به عرض العوامل المذكورة على أنه عامل أولوية. ومع ذلك، في حال وجود تعليمات محددة من العميل، ستضمن الشركة تنفيذ أمر العميل وفقًا لتلك التعليمات المحددة.

أنواع الأوامر في تداول العقود مقابل الفروقات (CFDs)

قد تؤثر الخصائص المحددة للأمر على تنفيذ أمر العميل. يرجى الاطلاع أدناه على الأنواع المختلفة من الأوامر التي يمكن للعميل وضعها:

الأوامر السوقية

الأمر السوقي هو أمر لشراء أو بيع عقد مقابل الفروقات (CFD) بأسرع وقت ممكن بالسعر السائد في السوق. يؤدي تنفيذ هذا الأمر إلى فتح مركز تداول. يتم شراء العقود مقابل الفروقات بسعر ASK ويتم بيعها بسعر BID. يمكن إرفاق أوامر وقف الخسارة (Stop Loss) وجني الأرباح (Take Profit) بالأمر السوقي. يتم توفير الأوامر السوقية لجميع أنواع الحسابات.

الأوامر المعلقة

الأمر المعلق هو أمر لشراء أو بيع عقد مقابل الفروقات (CFD) في المستقبل بأفضل سعر متاح بمجرد الوصول إلى سعر معين. توفر الشركة الأنواع التالية من الأوامر المعلقة: أوامر Buy Limit, Buy Stop, Sell Limit أو Sell Stop لحسابات التداول الخاصة بالعقود مقابل الفروقات.

الأمر المعلق هو أمر يسمح للمستخدم بشراء أو بيع عقد مقابل الفروقات بسعر محدد مسبقًا في المستقبل. يتم تنفيذ هذه الأوامر المعلقة بمجرد وصول السعر إلى المستوى المطلوب. ومع ذلك، يلاحظ أنه في ظل ظروف تداول معينة قد يكون من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر بالسعر المطلوب من العميل. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في تنفيذ الأمر بأول سعر متاح. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، في أوقات التقلبات السريعة في الأسعار، إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى درجة تؤدي، وفقًا لقواعد السوق ذات الصلة، إلى تعليق أو تقييد التداول، أو عند نقص السيولة، أو عند افتتاح جلسات التداول.

يلاحظ أنه يمكن ربط أوامر وقف الخسارة (Stop Loss) وجني الأرباح (Take Profit) بالأوامر المعلقة. كما أن الأوامر المعلقة تظل صالحة حتى يتم إلغاؤها. تُتاح الأوامر المعلقة لجميع أنواع الحسابات. في الحالات التي تكون فيها الأدوات المالية لها تاريخ انتهاء، أو التي تتضمن شروط أوامر معلقة (Good till Date (GTD)، ستقوم الشركة بحذف تلك الأوامر عند انتهاء صلاحيتها.

جني الأرباح (Take Profit)

يهدف أمر جني الأرباح إلى تحقيق الربح عندما يصل سعر العقد مقابل الفروقات (CFD) إلى مستوى معين. يؤدي تنفيذ هذا الأمر إلى إغلاق الكامل للمركز بأكمله. يرتبط دائمًا بأمر مفتوح، سواء كان سوقيًا أو معلقًا. بموجب هذا النوع من الأوامر، تتحقق منصة التداول الخاصة بالشركة من الأوامر الطويلة باستخدام سعر Bid لتلبية شروط هذا الأمر (يتم دائمًا تعيين الأمر فوق سعر Bid الحالي)، كما تتحقق من الأوامر القصيرة باستخدام سعر Ask (يتم دائمًا تعيين الأمر تحت سعر Ask الحالي).

وقف الخسارة (Stop Loss)

يستخدم أمر وقف الخسارة لتقليل الخسائر إذا بدأ سعر العقد مقابل الفروقات (CFD) بالتحرك في اتجاه غير مريح. إذا وصل سعر العقد مقابل الفروقات إلى مستوى وقف الخسارة، سيتم إغلاق المركز بالكامل تلقائيًا. تكون هذه الأوامر دائمًا مرتبطة بأمر مفتوح، سواء كان أمرًا سوقيًا أو معلقًا.

بموجب هذا النوع من الأوامر، تتحقق منصة التداول الخاصة بالشركة من الأوامر الطويلة باستخدام سعر Bid لتلبية شروط هذا الأمر (يتم دائمًا تعيين الأمر تحت سعر Bid الحالي)، كما تتحقق من الأوامر القصيرة باستخدام سعر Ask (يتم دائمًا تعيين الأمر فوق سعر Ask الحالي).

ممارسات التنفيذ في العقود مقابل الفروقات (CFDs)

الانزلاق السعري: (Slippage)

قد يحدث الانزلاق السعري عند التداول في العقود مقابل الفروقات. يحدث هذا عندما لا يكون السعر المحدد الذي يظهر للعميل متاحًا عند تقديم الأمر للتنفيذ؛ وبالتالي يتم تنفيذ الأمر بالقرب من السعر المطلوب من العميل أو بعدد معين من النقاط بعيدًا عنه. الانزلاق السعري هو الفرق بين السعر المتوقع للأمر والسعر الذي يتم تنفيذ الأمر عنده فعليًا. إذا كان سعر التنفيذ أفضل من السعر المطلوب من قبل العميل، يُشار إلى ذلك باسم الانزلاق السعري الإيجابي. أما إذا كان سعر التنفيذ أسوأ من السعر المطلوب من العميل، يُشار إلى ذلك باسم الانزلاق السعري السلبي. يرجى العلم أن الانزلاق السعري هو عنصر طبيعي عند التداول في العقود مقابل الفروقات.

يحدث الانزلاق السعري بشكل متكرر خلال فترات انخفاض السيولة أو التقلبات العالية (على سبيل المثال بسبب الإعلانات الإخبارية أو الأحداث الاقتصادية أو افتتاح الأسواق وعوامل أخرى) مما يجعل من المستحيل تنفيذ الأمر عند سعر محدد. بمعنى آخر، قد لا يتم تنفيذ أوامر العميل عند الأسعار المعلنة.

يمكن أن يحدث الانزلاق السعري في جميع أنواع الحسابات. كما يُلاحظ أن الانزلاق السعري قد يحدث أيضًا أثناء أوامر وقف الخسارة (Stop Loss)، جني الأرباح (Take Profit) وأنواع الأوامر الأخرى. لا تضمن الشركة تنفيذ أوامر العميل بالسعر المحدد. ومع ذلك، ستقوم الشركة بتنفيذ أمر العميل عند أفضل سعر متاح بعد السعر الذي حدده العميل في أمره.

المخاطر المرتبطة بالتداول في العقود مقابل الفروقات (CFDs)

ينطوي التداول في العقود مقابل الفروقات على مخاطر كبيرة يجب على المتداولين مراعاتها بعناية قبل الانخراط في مثل هذه الأنشطة. إحدى المخاطر الرئيسية هي تقلبات السوق، حيث تتأثر أسعار العقود مقابل الفروقات بشكل مباشر بتغيرات الأصول الأساسية، مما قد يؤدي إلى خسائر سريعة وكبيرة.

تعزز الرافعة المالية كل من المكاسب والخسائر، ومع ذلك لا يمكن للمتداولين أن يخسروا أكثر من استثماراتهم الأولية حيث إنهم محميون من الرصيد السلبي بموجب سياسة الشركة.

تُعتبر العقود مقابل الفروقات أدوات مالية معقدة، تتطلب فهمًا عميقًا للسوق واستراتيجيات التداول. علاوة على ذلك، تخضع العقود مقابل الفروقات لمخاطر السيولة، مما قد يجعل من الصعب تنفيذ التداولات عند الأسعار المرغوبة خلال ظروف السوق المتقلبة.

التكاليف مثل الفروقات السعرية (Spreads)، الرسوم الليلية (Overnight Fees)، والعمولات يمكن أن تؤثر على الأرباح، خاصة في حالة التداول المتكرر. وأخيرًا، نظرًا لأن العقود مقابل الفروقات هي أدوات مضاربة، فقد يعاني المتداولون من خسارة رأس المال بالكامل إذا فشلت توقعات السوق.

من الضروري تقييم هذه المخاطر بعناية وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر السليمة.

مخاطر الرافعة المالية والهامش

تُعد الرافعة المالية والهامش من الجوانب الأساسية في تداول العقود مقابل الفروقات (CFDs)، ولكنها تحمل مخاطر كبيرة. تتيح الرافعة المالية للمتداولين التحكم في مراكز كبيرة باستخدام إيداع أولي صغير، مما يضاعف كل من المكاسب والخسائر المحتملة. هذا يعني أن أي حركة غير مواتية بسيطة في السوق قد تؤدي إلى خسائر تتجاوز الاستثمار الأولي.

يتطلب التداول بالهامش من المتداولين الاحتفاظ بنسبة مئوية من قيمة التداول كضمان. إذا انخفض رصيد الحساب عن الهامش المطلوب، قد يقوم المزود بتنفيذ طلب تغطية الهامش (Margin Call) أو تصفية المراكز، وغالبًا بأسعار غير ملائمة. قد تؤدي مثل هذه السيناريوهات إلى ضغوط مالية كبيرة، خاصة في الأسواق المتقلبة.

الإدارة الجيدة للمخاطر وفهم واضح لآليات الرافعة المالية ضروريان للتخفيف من هذه المخاطر.

سياسة طلب تغطية الهامش

تحدد سياسة طلب تغطية الهامش المتطلبات والإجراءات المتبعة عندما ينخفض رصيد حساب المتداول عن مستوى الهامش المطلوب في تداول العقود مقابل الفروقات (CFDs). تعمل العقود مقابل الفروقات على نظام الهامش، مما يعني أن المتداولين مطالبون بإيداع نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للتداول كضمان. عند حدوث تحركات سوقية تؤدي إلى خسائر تقلل من حقوق الملكية للمتداول إلى ما دون مستوى الهامش المطلوب، يتم تفعيل طلب تغطية الهامش.

في هذه الحالة، قد يحتاج العميل إلى إضافة أموال إلى حسابه لاستعادة رصيد الهامش. إذا لم يستجب المتداول أو استمر تراجع حقوق الملكية في الحساب، قد تقوم الشركة بنصفية بعض أو جميع المراكز المفتوحة لمنع المزيد من الخسائر. غالبًا ما يتم هذا الإجراء التلقائي دون إشعار مسبق، خاصة في الأسواق ذات التقلبات العالية.

الحماية من الرصيد السلبي

تعد الحماية من الرصيد السلبي إجراءً ضروريًا لحماية متداولي العقود مقابل الفروقات، حيث تهدف إلى منعهم من خسارة أكثر من الأموال المودعة في حساباتهم. بدون هذه الحماية، يمكن أن تؤدي الرافعة المالية العالية في تداول العقود مقابل الفروقات إلى خسائر تتجاوز رصيد حساب المتداول، مما قد يتركهم مسؤولين عن ديون كبيرة للشركة.

في ظروف السوق القاسية، مثل فجوات الأسعار المفاجئة أو التقلبات العالية، قد تتحرك التداولات ضد المتداول بسرعة أكبر من قدرة آليات وقف الخسارة على التفاعل، مما يؤدي إلى رصيد حساب سلبي. توفر الحماية من الرصيد السلبي ضمانًا بعدم تحمل المتداولين مسؤولية هذه الخسائر الزائدة، مما يقدم لهم مستوى من الأمان المالي.

مراجعة هذه السياسة

تحتفظ الشركة بالحق في مراجعة و/أو تعديل سياستها وترتيباتها كلما رأت ذلك مناسبًا وفقًا لشروط اتفاقية العميل. ويلاحظ أن الشركة لن تقوم بإخطار العملاء بشكل فردي بالتغييرات، باستثناء التغييرات الجوهرية والمهمة في السياسة. لذلك، يُنصح العملاء بمراجعة بوابة العميل من وقت لآخر للحصول على أحدث نسخة من السياسة.

14. متطلبات الهامش:

14.1 يعتبر متطلبات الهامش ضمانًا لكل مركز / صفقة مفتوحة وتعتمد على الرافعة المالية المطبقة على حسابات العميل. يوافق العميل على الحفاظ في جميع الأوقات، دون طلب من الشركة، بمتطلبات الهامش للمراكز/الصفقات المفتوحة الموجودة في حسابات العميل. ويحافظ العميل، في جميع الأوقات، بهذا الهامش أو الضمان لحسابات العميل، حسب الطلب. يتم إجراء إيداعات الهامش عن طريق تحويل بنكي للأموال المتاحة فورًا، أو بوسائل أخرى توجهها الشركة، وتعتبر متاحة عند استلامها من قبل الشركة.

14.2 الحسابات التي تتخضض فيها مستوى الهامش إلى 100% أو أقل من الهامش المطلوب تعتبر في حالة "نداء الهامش". يجب دعم الحسابات الموجودة على "نداء الهامش" بأموال إضافية أو تقليل تعرضها عن طريق إغلاق و/أو "التحوط" للمراكز المفتوحة لزيادة مستوى الهامش، وإزالة الحساب من حالة نداء الهامش. يكون مستوى الهامش مرئيًا دائمًا على منصة التداول.

14.3 لن يتلقى العميل أي إشعار أو رسالة تعلمه بأن حسابه قيد نداء الهامش. تقع على عاتق العميل وحده مسؤولية أن يكون دائمًا على دراية بمستوى الهامش الخاص به ويتصرف وفقًا لذلك لتجنب المزيد من التخفيض في مستوى الهامش الخاص به، والذي قد يؤدي إلى "تصفية إجبارية/Stop Out" محتملة.

14.4 يوافق ويؤكد العميل بأن متطلبات الهامش قد تتغير من قبل الشركة، مع أو بدون إشعار، وأن هذا التغيير سيكون قابلاً للتطبيق على المراكز/الصفقات المفتوحة الحالية وكذلك على الصفقات التي ستتم في المستقبل. في الحالات التي لا يفي فيها العميل بالتزاماته تجاه متطلبات الهامش، تصبح حسابات العميل خاضعة لنشاط "التصفية الإجبارية/Stop Out" وبالتالي قد يتم تحوط المراكز/الصفقات المفتوحة جزئيًا أو كليًا و/أو إغلاقها/تصفيتها من قبل الشركة. تعتمد مستويات الأسعار التي يجوز للشركة من خلالها التحوط و/أو تصفية المراكز/الصفقات المفتوحة على أسعار السوق السائدة و/أو آخر الأسعار المتاحة للأدوات المالية المحددة.

15. تصفية المراكز المالية:

للشركة الحق في تصفية المراكز المالية للعميل/العملاء في أي من الحالات التالية:

- إخفاق العميل في إيداع الهامش في الموعد المحدد أو في الاحتفاظ بنسبة الهامش أو مبلغ الدناه و أي مبلغ محدد في هذه الإتفاقية.
- وفاة العميل (إذا كان فردًا) ، أو تم الإعلان عن عدم كفاءته قضائيًا ، أو وضعه تحت وصاية أو (إذا كان كيانًا) سيتم حله أو إنهائه أو وضعه تحت وصاية.
- رفع دعوى بموجب قانون الإفلاس و/أو أي تشريع، أو التنازل لصالح الدائنين، أو طلب حارس قضائي، أو الحافظ الامين، أو وصي من قبل العميل أو ضده .
- يُفرض الحجز على حساب (حسابات) العميل.
- يتم تحديد الممتلكات المودعة كضمان من قبل الشركة وفقًا لتقديرها الخاص، بغض النظر عن أسعار السوق الحالية، على أنها غير كافية لتأمين الحساب (الحسابات) بشكل صحيح ؛ أو
- في أي وقت ترى الشركة أنه ضروري لحمايتها لأي سبب من الأسباب، يجوز للشركة ، بالطريقة التي تراها مناسبة، إغلاق مركز / صفقة (صفقات) العميل المفتوحة كليًا أو جزئيًا، بيع أي من أو كل ممتلكات العميل التي تحتفظ بها الشركة ، أو شراء أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو أي ممتلكات أخرى لحساب (حسابات) العميل ، ويجوز له إلغاء أي طلب / طلبات معلقة والتزامات قدمتها الشركة للعميل.

قد يتم إجراء هذا البيع أو الشراء أو الإلغاء وفقًا لتقدير الشركة دون الإعلان عن ذلك وبدون إشعار العميل أو مقدم الأعمال و/ أو الوكيل و/ أو الممثل ودون إذن مسبق أو طلب على الهامش أو الدفع أو استدعاء أي نوع على العميل. يجوز للشركة بيع أو شراء كل أو أي جزء منه بدون أي حق في الاسترداد. من المفهوم أن الطلب المسبق أو المكاملة أو الإشعار المسبق يوقت ومكان هذا البيع أو الشراء لن يكون تنازلاً عن حق الشركة في البيع أو الشراء دون طلب أو إشعار كما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة. مع مراعاة القوانين والقواعد المعمول بها، ومن أجل منع التداول غير المسموح به في حسابات المدين / العجز، فإن الأرباح الناتجة عن أي معاملات يتم تنفيذها بدون إذن صريح من الشركة، لحساب العميل المدين / المدين في وقت الطلب / الطلبات يتم وضعها لحساب الشركة إذا اختارت

الشركة ذلك وفقاً لتقديرها. يتحمل مقدّم الأعمال و / أو الوكيل و/أو الممثل إن وجدت، والعميل، القرار الذي تتخذه الشركة وفقاً لتقديرها الخاص، بالتضامن والتكافل مع الخسائر في أي من هذه المعاملات. يظل العميل مسؤولاً ويدفع للشركة مبلغ أي نقص في أي حساب (حسابات) للعميل لدى الشركة ناتج عن أي معاملة موصوفة أعلاه. يجب أن يكون تحديد الشركة للقيمة السوقية الحالية ومقدار الهامش الإضافي و / أو التغيير نهائياً ولا يجوز للعميل الطعن فيه.

16. حدود المتاجرة:

16.1 يجوز للشركة، في أي وقت، حسب تقديرها المطلق، تحديد عدد المراكز المالية التي يجوز للعميل الاحتفاظ بها أو الحصول عليها من خلال الشركة ولا تكون الشركة ملزمة بتنفيذ أي معاملة لحساب العميل قد يكون من شأنها إيجاد مراكز مالية تتخطى الحد المقرر من قبل الشركة ويوافق العميل على عدم تخطي حدود المراكز المالية المقررة لأي عدد من الصفقات سواء إن كان يتصرف بصفة مستقلة أو بالاشتراك مع آخرين.

16.2 تحتفظ الشركة حسب تقديرها الخاص بالحق في تغيير الرافعة المالية المطبقة على حسابات العملاء شريطة أن يكون مجموع المراكز المفتوحة من قبل حساب العميل وصلت إلى الحد أو في الحالات التي يكون فيها العميل قد تعمد و / أو بشكل ممنهج / استراتيجياً التداول أو اتباع سلوك آخر محتمل مع محاوله لاستغلال القدرة على استخدام التداول الهامشي مع الهدف من زيادة العائد المحتمل للاستثمار، في حين أن مثل هذا النشاط تلقائياً يزيد من مستوى المخاطر وامكانية الخسارة.

17. الأخطاء:

17.1 من الممكن أن تحدث أخطاء في أسعار الأدوات المالية التي تقدمها الشركة أو مقدمي الخدمات بسبب ظروف السوق المحددة أو أعطال في النظام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أخطاء في الخلاصات المستلمة من مزودي البيانات أو الأطراف المقابلة أو عدم السيولة أو أي أسباب أخرى. في مثل هذه الظروف، ومن دون المساس بأي حقوق قد تكون لها بموجب القانون ، لن تكون الشركة ملزمة بأي عقد يفترض أنه تم إبرامه (سواء أكدته الشركة أم لا) بسعر:

أ. كانت الشركة قادرة على الإثبات للعميل بأن السعر كان غير صحيح بشكل واضح وقت إجراء المعاملة؛ أو

ب. كان أو كان يجب أن يكون العميل على علم بشكل معقول بأنه غير صحيح وقت إجراء المعاملة.

17.2 في الحالات المذكورة أعلاه، تحتفظ الشركة بالحق في إما:

أ. إلغاء المعاملة تماماً،

ب. تصحيح / تعديل السعر الخاطئ الذي تم عنده تنفيذ المعاملة (المعاملات) إلى السعر الذي قامت فيه الشركة بالتحوط للمعاملة،

ج. تصحيح السعر الخاطئ بدلاً من ذلك على القيمة السوقية العادلة للسعر، على النحو الذي تحدده الشركة، وفقاً لتقديرها الخاص، في وقت حدوث هذا الخطأ.

17.3 في الحالات التي تمثل فيها أسعار السوق السائدة أسعارًا مختلفة عن الأسعار المعروضة على منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت، ستسعى الشركة لتنفيذ معاملة (معاملات) على أسعار السوق السائدة أو قريبة منها، أو بالأسعار التي تراها الشركة ليكون معقولاً.

17.4 قد يحدث خطأ في كتابة أو تقديم عرض خاطئ عبر الهاتف و/أو الوسائل الإلكترونية. في مثل هذه الحالات، لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي أخطاء ناتجة قد تظهر في حسابات العميل، وتحتفظ الشركة بالحق في إجراء التصحيحات أو التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالحسابات المعنية.

17.5 قد تؤثر أي أخطاء (كما هو موضح في هذه الفقرة) سلباً على الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة في الحسابات. يوافق العميل صراحةً على أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي تأثير سلبي من هذا القبيل، وأن حدوث أخطاء في التسعير لا يمنح العميل الحق في استرداد أي أرباح تم توليدها من مثل هذه الأخطاء، سواء من قبل الشركة أو من قبل مزودي تأمين الشركة.

18. سياسة التداول بسوء نية:

18.1 يتعهد العميل بعدم التصرف بأي شكل من الأشكال بشكل غير قانوني بموجب هذه الاتفاقية.

18.2 يوافق العميل على عدم الدخول عمداً في عمليات تداول بدون مخاطرة وعدم التداول بطريقة قد تصل إلى حد أي نوع من إساءة استخدام السوق و / أو التلاعب (إما من قبل العميل نفسه أو العمل بالاشتراك مع شخص آخر)، على سبيل المثال ، عن طريق الدخول إلى السوق في اتجاهات متعكسة قبل حدث كبير ، والذي من المتوقع أن يسبب تقلبات عالية في السوق.

18.3 وبالمثل ، فإن الممارسات التي تهدف عن عمد إلى استغلال الحماية من الرصيد السالب تعتبر مسيئة وبالتالي فهي غير مقبولة من قبل الشركة.

18.4 علاوة على ذلك، يدرك العميل أن التعامل بسوء نية في الأسواق المالية والتي تشمل السلوك غير القانوني في البورصات الأجنبية على سبيل المثال لا الحصر التداول من الداخل، والكشف غير القانوني عن المعلومات الداخلية والتلاعب بالسوق يعرضه للمساءلة القانونية، وعليه يتعهد العميل أيضاً بعدم التصرف بأي طريقة غير مشروعة بموجب هذه الاتفاقية.

18.5 لا يُسمح أو يُقبل باستخدام استراتيجيات التداول التي تهدف إلى استغلال الأخطاء في الأسعار و/أو إتمام المعاملات بأسعار لا تمثل القيمة السوقية.

18.6 تحتفظ الشركة بالحق في التصرف بناءً على العملاء الذين يتبين أنهم يستخدمون أي تداول بسوء نية أو أي استراتيجيات تداول مسيئة، سواء باستخدام تقنية متطورة أو طرق يدوية عندما يكون هذا التداول قائماً على أخطاء.

18.7 حسابات تداول العملاء التي تبين أنها تستخدم استراتيجيات تداول مسيئة، مرتبطة بالحوارزمية و / أو التداول عالي التردد، تخضع لتصحيحات / تعديلات وفي بعض الحالات قد تكون عرضة لإغلاق حسابات التداول، إذا رأت الشركة أن هذا الإجراء مناسب.

18.8 يحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة التالية:

- أ. تعديل السعر (الأسعار) المقدم للعميل.
- ب. ضبط فروق الأسعار المقدمة للعميل.
- ج. تغيير شروط / قيود التداول المطبقة على حساب (حسابات) العميل.
- د. إلغاء و/أو عكس المعاملات.
- هـ. التأخير في تأكيد السعر و / أو إعادة عرض السعر (الأسعار) المعروض.
- و. تقييد وصول العميل إلى عروض الأسعار المتدفقة القابلة للتداول على الفور، من خلال تقديم عرض أسعار يدوي فقط.
- ز. استرداد أي أرباح سابقة من حسابات العميل، شريطة أن تتمكن الشركة من توثيق أن الأرباح التداول قد تحققت من خلال استغلال الأخطاء في الأسعار، في أي وقت أثناء العلاقة مع العميل.
- ح. خصم و/أو استرداد أي رسوم أو تكاليف أو مصاريف قابلة للتطبيق على الودائع والسحوبات، كما هو موضح في الفقرة 6 أعلاه، بما في ذلك أي رسوم أخرى لم يتم تطبيقها مسبقاً. ويشمل ذلك الحق في استرداد هذه المبالغ إذا تم الاشتباه في قيام صاحب الحساب بسلوك مسيء في أي وقت.
- ط. إنهاء العلاقة مع العميل فوراً.
- ي. أي إجراء آخر قد يكون مناسباً للشركة أن تتخذه.

18.9 قد تسمح الشركة باستراتيجيات التداول حيث يتم تنفيذ المعاملة (المعاملات) في غضون فترة زمنية قصيرة، طالما أن استراتيجية التداول المستخدمة من قبل العميل لا تعتبر مسيئة.

18.10 ومع ذلك ، إذا أسس العميل إستراتيجية التداول بغرض إساءة استخدام الأسعار التي تقدمها الشركة ، فيحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة المذكورة أعلاه.

18.11 العروض الخالية من التبييت التي يتم تقديمها للعملاء الذين يشاركون أساساً في نشاط التداول العادي، حيث يتم فتح وإغلاق الغالبية العظمى من حجم تداولاتهم ضمن يوم تداول واحد. العملاء الذين يحتفظون فقط بمرکز ذات قيم تبييت سلبية لفترات طويلة دون الانخراط في نشاط تداول داخل اليوم سيتم استبعادهم من العروض الخالية من التبييت أو من فوائد مجموعة التخزين، ويحق للشركة إجراء التعديلات اللازمة كما تراه مناسباً و إنهاء حساباتهم باتخاذ أي من الإجراءات المذكورة أعلاه.

19. التنفيذ والتخصيص

في ما يتعلق بمعاملات عقود الخيارات، يدرك العميل أن بعض غرف المقاصة تضع متطلبات لتنفيذ الأوامر وأن عقود الخيارات قد تصبح عديمة القيمة في حالة عدم تسليم العميل للأوامر خلال الفترات الزمنية المحددة في حالة المراكز المالية طويلة الأمد في الاستثمارات أو العقود المستقبلية. يقر العمل ويعي بأنه يجب أن يوجه أوامر تنفيذ و/أو إلغاء عقود الخيارات في حالة المراكز المالية قصيرة الأمد في الاستثمارات المستقبلية أو العقود المستقبلية المفتوحة أو المراكز المالية الطويلة والقصيرة الأمد قبل ما لا يقل عن يومي عمل من آخر يوم متاجرة و يوافق العميل ويتعهد العميل بتسليم الشركة أموالاً كافية و/أو أي مستندات مطلوبة في ما يتعلق بالممارسة أو التسليم . وإذا لم تستلم الشركة تلك التعليمات أو تلك الأموال و/أو المستندات، بخصوص عقود الخيارات المفتوحة، قبل انتهاء مدة الخيار، يجوز للشركة أن تسمح بإنهاء الخيار ويفهم العميل أيضاً أن هناك بعض البورصات وغرف المقاصة المعينة التي تقوم تلقائياً بممارسة بعض الخيارات «في الأموال» ما لم تصدر إليها تعليمات بخلاف ذلك، ويقر العميل بكامل مسؤوليته عن اتخاذ الإجراءات سواء لتنفيذ و/أو منع تنفيذ أي عقود خيارات حسب الحالة ولا تكون الشركة مطالبة باتخاذ أي إجراء في ما يتعلق بأي خيار -بما في ذلك دون تحديد- أي إجراء لممارسة عقد خيار ذي قيمة عالية قبل انتهائه أو منع الممارسة التلقائية لأي خيار إلا عند الحصول على تعليمات صريحة من العميل بذلك، كما يفهم العميل أن الشركة أيضاً قد قامت بوضع حدود زمنية لإقفال العقود قد تكون مختلفة عن تلك المواعيد الموضوعية من قبل أسواق العقود في غرف المقاصة وفي حالة عدم الممارسة وعدم توجيه تعليمات التنازل في المواعيد المحددة لها، يوافق العميل بهذا على التنازل عن أي من وكافة المطالبات بالأضرار أو الخسائر التي قد تنشأ له ضد الشركة نتيجة لممارسة أو عدم ممارسة أي خيار ويفهم العميل أن الشركة تقوم عشوائياً بتوجيه إشعارات ممارسة إلى العملاء وأن جميع المراكز المالية غير الكافية للخيارات تخضع للتنازل في أي وقت بما في ذلك تلك المراكز المالية المفتوحة بنفس اليوم الذي يتم فيه التنازل عن الممارسات وأن إشعارات التنازل عن الممارسات تلك يتم توجيهها عشوائياً من بين جميع المراكز المالية غير الكافية للخيارات الخاضعة للممارسة .

عروض العقود الخالية من الفوائد والتي تقدم للعملاء المشاركين في المقام الأول في نشاط التداول العادي، حيث يتم فتح وإغلاق غالبية حجم التداول الخاص بهم خلال يوم تداول واحد. العملاء الذين يحتفظون فقط بمرکز ذات قيم مقايضة سلبية لفترات طويلة دون الانخراط في نشاط التداول خلال اليوم سيتم استبعادهم من عروض العقود الخالية من الفوائد أو مزايا مجموعة التخزين، ويحق للشركة المضي قدماً في إجراء التعديلات اللازمة وإنهاء حساباتهم.

20. اتفاق الضمانات:

20.1 تخضع الأدوات المالية و / أو الأموال و / أو الأوراق المالية و / أو غيرها من الممتلكات في حساب (حسابات) العميل أو في أي مكان آخر الآن أو في أي وقت في المستقبل التي تحتفظ بها الشركة لأي غرض، بما في ذلك الحفظ، لمصلحة أمنية ورهن عام في مصلحة الشركة في تأمين أي مديونية في أي وقت مستحقة على العميل للشركة، بما في ذلك أي مديونية ناتجة عن أي ضمان لمعاملة أو حساب (حسابات) العميل أو تحمل العميل المسؤولية المشتركة عن أي معاملة أو حساب (حسابات) . من وقت لآخر وبدون إشعار مسبق للعميل، يجوز للشركة التحويل بشكل متبادل بين حسابات العميل التي تحتفظ بها الشركة، وأي من أموال العميل (بما في ذلك الأموال المنفصلة)، والأوراق المالية، والسلع، والأدوات المالية و / أو ممتلكات أخرى لأغراض الهامش أو التخفيض أو الوفاء بأي رصيد مدين أو لأي سبب تراه الشركة مناسباً. في غضون فترة زمنية معقولة بعد أي تحويل من هذا القبيل، ستؤكد الشركة التحويل كتابياً إلى العميل؛

20.2 يمنح العميل بموجبه الشركة الحق في التعهد أو إعادة التعهد أو الرهن أو الاستثمار إما بشكل منفصل أو مع ممتلكات العملاء الآخرين أو أي أوراق مالية أو ممتلكات أخرى تحتفظ بها الشركة لحساب (حسابات) العميل أو كضمان لذلك، بما في ذلك بدون القيود المفروضة على أي بورصة أو غرفة مقاصة يتم من خلالها تنفيذ معاملات العميل. لن تكون الشركة ملزمة بالدفع للعميل أو لحسابه (حساباته) مقابل أي دخل فائدة أو منفعة مستمدة من هذه الممتلكات والأموال أو لتسليم نفس الأوراق المالية أو الممتلكات الأخرى المودعة لدى الشركة أو المستلمة من قبل الشركة للعميل. يجوز للشركة تسليم أوراق مالية أو ممتلكات أخرى من نفس النوع أو المبلغ؛ يحق للشركة تعويض أي مبالغ تحتفظ بها أو تدين بها للعميل مقابل أي ديون أو مبالغ أخرى مستحقة على العميل للشركة.

21. الصلاحية في التحويل:

للشركة الحق في التحويل دون إشعار مسبق بين أي حساب أو حسابات الخاصة بالعميل لدى الشركة أو لدى أي عضو بالبورصة تقوم الشركة من خلاله بتنفيذ معاملات العميل، أي مبالغ أو أوراق مالية أو سلع أو عقود استثمارات مستقبلية للسلع أو خيارات السلع أو الممتلكات الأخرى الزائدة الخاصة بالعميل وحسب تقدير الشركة المطلق سواء لتخفيض أو الوفاء بأي أرصدة مديونة في أي حساب آخر أو حسابات أخرى شريطة التزام ذلك التحويل أو تلك التحويلات بالقواعد الحكومية ذات الصلة وقواعد وأنظمة البورصة المطبقة على تلك التحويلات. كما يكون للشركة صلاحية تصفية أي ممتلكات محتفظ بها في أي حساب أو حسابات خاصة بالعميل في أي وقت كان بغرض تنفيذ التحويلات والتصرفات في الممتلكات المذكور أعلاه وتقوم الشركة خلال فترة زمنية معقولة بعد تنفيذ ذلك التحويل أو التصرف بتوجيه إشعار خطي أو بأية وسائل إلكترونية إلى العميل تؤكد فيه قيامها بذلك .

22. الحسابات غير النشطة والمجمدة:

22.1 يقر العميل ويؤكد أن الحساب (الحسابات) الذي عقدت لدى الشركة كوسيط مالي لحساب الغير، دون أي نشاط للتداول لمدة ستة (6) أشهر، تعتبر حسابات غير نشطة كما يقر العميل و ان الحسابات غير النشطة لن تكون متاحة للتداول وستكون خاضعة للرسوم / التكاليف ذات الصلة المتعلقة بصيانة / إدارة هذه الحسابات غير النشطة.

22.2 يقر العميل ويؤكد أن أي حساب (حسابات) مع الشركة دون أي نشاط للتداول لمدة شهر واحد أو أكثر مع رصيد صفري تعتبر حساب / حسابات غير نشطة.

22.3 ويوافق العميل كذلك على أنه من أجل استئناف التداول، يجب استيفاء الشروط الإضافية التي وضعتها الشركة.

22.4 يقر العميل ويوافق على أن الحسابات غير النشطة تعتبر حسابات خامدة ويتم إزالتها من الأنظمة وفقاً لذلك.

22.5 يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، إنهاء أي من حسابات العميل الإضافية التي تعتبرها الشركة غير مستخدمة. علاوة على ذلك، من الواضح أنه يجوز للعميل فتح حساب إضافي مع الشركة بعد إنشاء وتبرير الغرض من فتح الحساب.

22.6 بغض النظر عما إذا كان الحساب نشطاً أو غير نشط، في حال وصل حساب العميل إلى 10,000 صفة مثال على ذلك (أي صفقه، ايداع، سحب، رسوم صيانته الخ. ستعتبر كصفقه واحدة). قد تقوم الشركة بأرشفة هذا الحساب واستبداله برقم حساب جديد. ان معلومات الحساب التي تم أرشفتها ستكون في متناول العميل لغايات المشاهدة فقط.

23. الإشعارات والمراسلات:

يجب على العميل تسليم جميع الإشعارات والمراسلات إلى مكتب الشركة ويمكن أيضاً إرسال الإشعارات الي العميل على العنوان المبين في طلب حساب العميل أو إلى عنوان آخر يصرح به العميل كتابياً، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم التواصل عن طريق البريد السريع أو الهاتف أو التلغراف أو المرسال أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو نظام الدردشة أو غير ذلك من وسائل الاتصال المتاحة، وإرسال الإشعارات والمراسلات إلى العميل في عنوان العميل أو الوكيل المعين أو الممثل (أو رقم الهاتف)، على النحو الممنوح إلى الشركة من وقت لآخر. تكون جميع الإشعارات والمراسلات المتعلقة بتأكيد المعاملات، والأرصدة، وحصة الأسهم، والنظام / الطلب (الطلبات)، وطلبات الهامش، المتواصل بها والمرسلة إلى العميل إما من خلال بيانات الحساب (الحسابات) أو من خلال منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت ملزمة للعميل، ما لم يُعلم العميل قبل بدء العمل في يوم العمل التالي استلامه للمطالبة/الإشعار خلال 24 ساعة كحد أقصى الشركة عن اعتراضه على المعلومات الواردة في الإشعار/المطالبة ومع ذلك فإن هذا لن يمنع الشركة عند اكتشاف أي خطأ بتقارير التنفيذ و خلال 24 ساعة من التسليم إلى العميل، وفي حالة كشوفات الحساب وأي إشعارات خطية أخرى (بخلاف تأكيدات عمليات المتاجرة أو طلبات الهوامش) أو طلبات خطية من تصحيح ذلك الخطأ أو الإغفال عند اكتشافهما، يوافق الطرفان على أن يتم إضافة تلك التصحيحات إلى أو خصمها من حساب العميل، سواء المؤدية إلى أرباح أو خسائر، بحيث يصبح المركز المالي كما كان ينبغي أن يكون عليه في حالة عدم حدوث ذلك الخطأ وعندما يتم تنفيذ أي تصحيح، تقوم الشركة بإبلاغ العميل خطياً أو شفهاً بذلك في أسرع وقت

ممكن وتشكل كافة المراسلات سواء المرسله بالبريد أو شركة النقل السريع أو الهاتف أو الفاكس أو بأي طريقة أخرى (في حالة الإشعارات المرسله بالبريد) أو المبلغ بها (في حالة الإشعارات الهاتفية) المرسله إلى العميل على عنوانه أو عنوان وكيله (أو على رقم الهاتف المعني) كما هو مبلغ إلى الشركة من آن إلى آخر، تسليمياً شخصياً إلى العميل سواء استلمه العميل فعلياً أو لم يستلمه ويتنازل العميل بهذا عن كافة المطالبات الناتجة عن الإخفاق في استلام تلك المراسلات .

24. تخزين الوسائط المطبوعة:

يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للشركة تخزين جميع المستندات والوثائق الدالة على حساب العميل بما في ذلك مستندات التوقيع الأصلي المنفذة بواسطة العميل عند فتح حسابه لدى الشركة باستخدام أجهزة تخزين الوسائط المطبوعة مثل المايكروفيش أو التصوير على أسطوانات الحاسب الآلي ويوافق العميل على السماح باستخدام السجلات المخزنة بوسائل تخزين الوسائط المطبوعة تلك على أنها سجل كامل وحقيقي وأصلي لمستندات حساب العميل وتوقيعاته.

25. حماية المعلومات الشخصية:

25.1 يقر العميل بأن الشركة تسعى للحفاظ على إبقاء معلومات العملاء الشخصية والمالية آمنة ويوافق العميل ويقر بأن الشركة قد تستخدم مزودي الخدمات فقط في حال تنفيذ الأعمال وفقاً لبنود هذا الاتفاق، وأن المعلومات الشخصية للعميل ستكون خاضعة للسرية بحسب الاتفاق بين الطرفين وعلاوة على ذلك فإن العميل لا يحمل الشركة أية مسؤولية ويعفيها من إي التزام أو خسارة أو مصاريف متعلقة بمعلومات العميل الشخصية عند استخدام مزودي الخدمات بحسب التوصيفات المذكورة بهذه الإتفاقية.

قد يتم الكشف عن المعلومات الشخصية للشركات التابعة للشركة أو، إذا لزم الأمر ، للسلطات التنظيمية المحلية أو الأجنبية ووكالات الاحتيال والوقاية والمنظمات الأخرى المتورطة في منع الجريمة والاحتيال وغسل الأموال ، من أجل التقييم والتحليل الإحصائي لأعمال الشركة ، وذلك دون إشعار مسبق للعميل.

25.2 قد تستخدم الشركة والشركات التابعة لها هذه المعلومات لإبقاء العميل على علم بالمنتجات والخدمات والعروض الأخرى (بما في ذلك تلك التي توفرها الأطراف ذات الصلة) والتي تعتقد الشركة أنها قد تكون ذات فائدة للعميل ، باستخدام مجموعة من الطرق ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر يقتصر على البريد والفاكس والبريد الإلكتروني والهاتف والرسائل القصيرة وما إلى ذلك.

25.3 أي استفسارات تتعلق بحماية البيانات، بما في ذلك طلبات الوصول إلى البيانات والشكاوى، يمكن توجيهها إلى مسؤول حماية البيانات في الشركة على البريد الإلكتروني: compliance@windsorbrokers.com .

26. الإقرارات:

يقر العميل:

- أ. (إذا كان فرداً): بأنه راشد ويتمتع بكواه العقلية ومخول بفتح حسابات والدخول في هذه الإتفاقية وتنفيذ معاملات في الأدوات المالية بالطريقة المذكورة في هذه الإتفاقية.
- ب. (إذا كانت شركة): بأنها قائمة حسب الأصول ومخولة بعمل هذه الإتفاقية وتنفيذ معاملات في عقود السلع بالطريقة المذكورة في هذه الإتفاقية.
- ج. بأن والبيانات والمعلومات المالية الواردة في طلب فتح حساب العميل المقدم مع هذه الإتفاقية (بما في ذلك أي بيانات مالية مرفقة بها) صحيحة وحقيقية.
- د. بأنه ليس هناك أي شخص أو شركة أو كيان لديه مصلحة أو سيطرة على الحساب (الحسابات) التي تتعلق بها هذه الاتفاقية باستثناء ما تم الكشف عنه في الاتفاقية.
- هـ. باستثناء ما تم الكشف عنه حتى الآن للشركة كتابياً، فإن العميل ليس مسؤولاً أو موظفاً في أي بورصة، أو مجلس تجارة أو غرفة مقاصة أو موظف أو شركة تابعة لأي تاجر بالعمولة الأجلة أو وسيط معرف أو مسؤول أو شريك أو مدير أو موظف في أي وسيط أو تاجر أوراق مالية، كما انه ليس شخصاً أو كياناً أمريكياً.
- و. يوافق على تقديم البيانات المالية المناسبة إلى الشركة، والإفصاح للشركة عن أي تغييرات جوهرية في المركز المالي للعميل وتقديم أي معلومات أخرى تتعلق بالعميل على الفور كما تطلب الشركة بشكل معقول.

27. الوسيط المقدم للحساب:

27.1 يقر العميل الذي تم تقديمه إلى الشركة من خلال المقدم (المعرفين) ، ويؤكد أن الشركة ليست مسؤولة عن سلوك و / أو إقرارات المقدم (المعرفين) أو المرتبطين به شخص (أشخاص) أثناء تمثيل العميل للشركة. يوافق العميل على التنازل عن أي مطالبات قد تكون ضد الشركة، ولتعويض الشركة وحمايتها عن أي إجراء (إجراءات) أو إغفال المقدم (المقدمون) أو الشخص (الأشخاص) المرتبط به. يقر العميل ويؤكد بذلك، لا تتحمل الشركة مسؤولية أي اتفاقيات يتم التوصل إليها بين العميل ومعرف العميل. علاوة على ذلك، يؤكد العميل ويقر بأنه يجوز للمعرفين التصرف بشكل مستقل فقط أو كوكيل (وكلاء) للعميل وهذا المقدم (المعرفون) ولا يحق لهم بتقديم إقرارات بشأن الشركة أو خدماتها وليس مخولاً بالتصرف نيابة عن الشركة كوكيل أو غير ذلك..

27.2 يقر العميل ويؤكد أن الشركة لها الحق في تزويد مقدم (مقدمي) العميل والشخص (الأشخاص) المرتبطين به بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة (المعاملات) الخاصة بحساب (حسابات) العميل. يقر العميل ويوافق ويؤكد على أن التكاليف الإضافية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر زيادة فروق الأسعار والعمولات والرسوم وما إلى ذلك ، وقد تكون قابلة للتطبيق في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال المقدم (المقدمين) ، حيث قد تكون الشركة مطلوبة لدفع العمولات أو الرسوم أو التكاليف الأخرى ذات الصلة

للمُعَرَف (المُعَرَفِين) والشخص (الأشخاص) المرتبطين به. يتم توفير التكاليف المتعلقة بالمعاملات للعملاء قبل بدء علاقة العمل أو أثناء علاقة العمل في حالات التغييرات.

28. تضارب المصالح:

28.1 قد يكون للشركة أو الشركات الزميلة أو الأشخاص الآخرين المرتبطين بالشركة مصلحة أو علاقة أو ترتيب مادي فيما يتعلق بأي أدوات مالية تتأثر بموجب هذه الاتفاقية. قد لا يتم بالضرورة الكشف عن هذه المصالح أو العلاقات أو الترتيبات بشكل منفصل للعملاء في أو قبل وقت الخدمات المقدمة. ومع ذلك، يجب على الشركة، كحد أدنى، أن تحدد بالرجوع إلى الخدمات التي تقدمها الشركة، الظروف التي تشكل أو قد تؤدي إلى تضارب في المصالح ينطوي على مخاطر مادية للإضرار بمصالح عميل واحد أو أكثر و تحديد الإجراءات المناسبة الواجب اتباعها والتدابير الواجب اتخاذها لإدارة مثل هذه النزاعات.

28.2 من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يوافق العميل على أنه يجوز للشركة إجراء مثل هذه الأعمال دون الرجوع إلى العميل مسبقاً. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للشركة تقديم المشورة والخدمات الأخرى لأطراف ثالثة قد تتعارض مصالحها مع مصالح العميل أو تتنافس معها. يجوز للشركة وشركائها وموظفي أي منهم اتخاذ مواقف معاكسة للعميل أو قد يكونون في منافسة مع العميل للحصول على نفس المنصب أو منصب مشابه. لن تفضل الشركة عمداً أي شخص على العميل، ولكنها لن تكون مسؤولة عن أي خسارة قد تنجم عن هذه المنافسة. بناءً على طلب العميل، يجب على الشركة تقديم مزيد من التفاصيل حول سياسة تضارب المصالح الخاصة بها.

29. بطاقات الائتمان:

29.1 يقر العميل ويؤكد أن أي مدفوعات تتم عبر بطاقات الائتمان ستكون باسم العميل وسيتم إيداعها في حسابات العميل المحفوظ بها لدى الشركة. يؤكد العميل ويقر بأن الغرض الوحيد من هذه المدفوعات يتوافق مع غرض هذه الاتفاقية الموقعة مع الشركة. كما يؤكد العميل ويقر بأنه لا يُسمح بحق الاسترداد (Chargeback) في الحالات التي تكون فيها الشركة قد نفذت المعاملة المطلوبة.

29.2 يقر العميل ويؤكد أنه لا يُسمح بحق الاسترداد (Chargeback) إذا كانت بطاقة الائتمان قد سُرقت، مع الأخذ في الاعتبار سياسة D Secure3 التي تستخدمها الشركة، والتي بموجبها لا تتم الموافقة على هذه المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد العميل ويقر أنه نظراً لطبيعة الخدمات والأنشطة التي تقدمها الشركة، لا يحق للعميل المطالبة بعدم تطابق الأداء مع الوصف الكتابي من أجل إلغاء الخدمات. إذا طلب العميل الاسترداد (Chargeback) زاعماً أن الأداء لم يتوافق مع تعليمات العميل، يقر العميل ويؤكد أن الشركة لها الحق في تقديم أي مستندات ذات صلة إلى أي كيان/شخص معني فيما يتعلق بحسابات العميل، لإثبات أي معاملات/ادعاءات.

29.3 يقر العميل ويؤكد أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي تأخيرات قد تحدث فيما يتعلق بمعاملات بطاقات الائتمان، والتي تتسبب فيها أطراف ثالثة، خلال عملية هذه المعاملات، أو بسبب أي قوانين/عقبات تم فرضها أو تم إنشاؤها في أي ولاية قضائية في ذلك الوقت.

29.4 في حالة حدوث نزاع يتعلق بالاسترداد (Chargeback)، يوافق العميل على أن الشركة لها الحق في حجز الاسترداد في احتياطي حتى يتم تسوية النزاع. يفهم العميل ويوافق على أنه قد يحدث، نتيجة لحجز الاسترداد، أن ينعكس هذا الاسترداد على أي من معاملات حسابات العميل.

29.5 سيكون العميل مسؤولاً عن جميع التكاليف المدفوعة لمعالجة بطاقات الائتمان أو البنوك أو الأطراف الثالثة أو رسوم المحامين والنفقات القانونية الأخرى، والقيمة المعقولة للوقت الذي قضته الشركة في القضية، والتي تم تكبدها خلال عملية حل النزاع.

29.6 إلى الحد الذي يسمح به القانون، يجوز للشركة أن تقابل أرصدة أي التزام ومسؤولية على العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مبالغ استرداد (Chargeback).

30. الحوالات:

30.1 تتم التحويلات باستخدام قنوات التحويل المصرح بها بالعملة المنصوص عليها من قبل الشركة للعميل.

30.2 يوافق العميل بموجبه ويقر بأن المبالغ المحولة للشركة هي المبالغ الصافية المستلمة، في حين أن التكاليف المتعلقة بالتحويلات ستكون على عاتق العميل. قد تكون المبالغ المستلمة بعملة مختلفة عن عملة الحساب المحددة عرضة لتحويل العملات الأجنبية. بغض النظر عن طريقة الدفع، يتم إيداع الأموال في حسابات العملاء ما لم تطلب الشركة مزيداً من المعلومات/التبريرات/التوضيحات بشأن التحويلات. تحتفظ الشركة بالحق في إعادة الأموال إلى المرسل في حال عدم استيفاء مصدر الأموال للمتطلبات. لن تتحمل الشركة المسؤولية في الحالات التي تهدف فيها التحويلات المالية إلى دعم الحسابات التي تكون في حالة "نداء الهامش" بينما لم يتم استلام/تأكيد الأموال من قبل الشركة.

30.3 يقر العميل ويوافق على أنه يجب أن يتم استلام طلبات السحب من حسابات العميل من قبل الشركة كتابةً باستخدام قنوات الاتصال المعتمدة. يمكن سحب المبالغ التي تتجاوز متطلبات الهامش المطلوبة فقط من حسابات العميل. يتم تنفيذ السحوبات فقط عند استلام الشركة لهذه الطلبات والموافقة عليها. يقر العميل ويوافق أيضاً على أن الشركة تحتفظ بالحق في حجب أو رفض (جزئياً أو كلياً) طلب العميل للسحب في الحالات التي:

أ. المبلغ المطلوبه للسحب قد تؤثر على المراكز المفتوحة.

- ب. المبلغ المطلوب مطلوب للوفاء بمتطلبات (متطلبات) العميل الحالية أو المستقبلية فيما يتعلق بحمل المركز (المراكز) المفتوحة.
- ج. سيأثر المبلغ المطلوب بالحساب (الحسابات) الآخر الموجود في اسم العميل.
- د. يوجد نزاع بين الشركة والعميل يتعلق بالمعاملة (المعاملات) التي تتم في حساب (حسابات) محتفظ بها باسم العميل أو الحساب (الحسابات) المرتبط بالعميل.
- هـ. هناك شك معقول بشأن الطلب (الطلبات) الخاصة بالإنسحاب (السحب) التي تتلقاها الشركة.
- و. هناك شك معقول بشأن الأنشطة داخل حساب (حسابات) العميل.
- ز. المستفيد هو طرف ثالث.
- ح. يكون طلب السحب بعملة (عملة) غير عملة الحساب (الحسابات) المعينة.
- ط. لم يتم قبول / تأكيد طلب السحب من قبل الشركة كطريقة دفع معتمدة.
- 30.4 يقر العميل أيضًا بأن الودائع والسحوبات التي تتم عبر مزود خدمة الدفع (PSP) تخضع للشروط والسياسات والإجراءات الخاصة بمزود الخدمة، كما يمكن العثور عليها في موقع مزود خدمة الدفع. لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي خسائر أو أضرار أو نزاعات تنشأ عن أو تتعلق بسياسات مزود الخدمة أو استخدام خدماته.
- 30.5 يُعفي العميل الشركة صراحةً من أي مطالبات أو دعاوى تتعلق بعمليات مزود خدمة الدفع (PSP) ، بما في ذلك أي أخطاء أو تأخيرات أو مشاكل قد تحدث فيما يتعلق بمعاملات الدفع الخاصة بالعميل، ويوافق على معالجة هذه المطالبات وحلها مباشرة مع مزود خدمة الدفع. وفي هذه الحالة، قد تسهل الشركة المناقشة وفقًا لتقديرها الخاص، دون أن يكون لها أي التزام بشأن حل المطالبة.

31. الأثر الملزم للاتفاقية والتعديلات:

- 31.1 تكون هذه الاتفاقية ملزمة وتتمتع بفائدة كل من الشركة، وخلفانها، ومن خلفوا عنها، وورثة العميل، ومنفذيته، ومديريته، والمستفيدين، والذين يخلفونهم، وممثلهم الشخصيين، ومن خلفوا عنهم. يقر العميل ويوافق على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وأي تعديل أو تغيير عليها. من وقت لآخر، نتيجة للتغييرات في معلومات العميل، تتطلب الشركة تحديث التغييرات ذات الصلة المتعلقة بالتفاصيل الشخصية أو الحسابات أو غيرها. في بعض الحالات، قد تتطلب الشركة تقديم بيانات أو مستندات إضافية لتبرير سبب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يقر العميل ويوافق على أن أول معاملة في أي من حسابات العميل التي يبدأها العميل، بعد التغيير في شروط وأحكام هذه الاتفاقية كما ذكر أعلاه، ستشكل قبول العميل لهذا التغيير اعتبارًا من تاريخ سريان التعديل أو التغيير، وأن بدء المعاملة وتنفيذها لاحقًا من قبل الشركة سيشكل مقابلًا متبادلًا للتغيير أو التعديل. يفهم العميل أن شروط وأحكام هذه الاتفاقية قد يتم تعديلها أو تغييرها من وقت لآخر، حسب الحالة، وسيتم إخطار العميل بهذا التعديل أو التغيير من قبل الشركة إما من خلال نشر هذا التغيير على موقع الشركة الإلكتروني أو عن طريق إرسال إشعار للعميل، حيث سيكون التعديل/التغيير ساري المفعول فورًا أو كما هو محدد بخلاف ذلك.
- 31.2 في حال تعذر العميل أو وفاته، ستقوم الشركة بتجميد الحسابات عند استلام الإخطار القانوني بالتعذر أو الوفاة. يقر العميل أنه في حالة تعذر العميل أو وفاته، يجب تقديم إخطار قانوني مثل رسائل الإدارة/الوصاية، و/أو منح الوصية و/أو أي مستند قانوني آخر للشركة من قبل الأشخاص المعنيين المختصين على العميل، وذلك لكي تقبل الشركة أي تعليمات أو تتخذ أي إجراء بخصوص أي حساب مملوك باسم العميل. يقر العميل بأن الشركة لن تتحمل المسؤولية عن أي نوع من الخسائر أو الرسوم/التكاليف في حساب العميل خلال الفترة بين تعذر العميل/وفاته واستلام الشركة لأي إخطار قانوني بهذا الشأن.
- 13.3 يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب من خلال تقديم إشعار خطي للعميل قبل 7 (سبعة) أيام. كما يحق للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، أن تقرر وضع حسابات العميل في وضع لا يستطيع فيه إجراء صفقات جديدة، ومع ذلك، سيكون بإمكانه إدارة إغلاق الصفقات المفتوحة الحالية خلال فترة الإشعار أو في أي وقت تعتبره الشركة مناسبًا.

يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري في أي وقت عن طريق إشعار كتابي إذا:

- أ. العميل في انتهاك متكرر أو خطير لهذه الاتفاقية.
- ب. تشتيبه الشركة بشكل معقول بأن المعلومات المقدمة من العميل خاطئة.
- ج. لم يقدم العميل معلومات شخصية أو محدثة.
- د. فشل في تقديم المستندات التي تطلبها الشركة.
- هـ. تشتيبه الشركة بشكل معقول في أن حساب العميل يستخدم لغرض غير قانوني.
- و. تصرف العميل بطريقة مسيئة أو تنطوي على تهديد لموظفي الشركة.
- ز. تعتقد الشركة بشكل معقول أن العميل قد قام بتغيير الموقع الفعلي دون إخطار الشركة بهذا التغيير.
- ح. اعتقاد الشركة بشكل معقول أن أنشطة حساب (حسابات) العميل لم تعد متوافقة مع شروط هذه الاتفاقية.
- ط. تقرر الشركة بشكل معقول أن العميل لم يعد مؤهلاً لأداء الأنشطة في الحساب (الحسابات).
- ي. تقديم التماس من الإفلاس / التصفية إلى الشركة ضد العميل.
- ك. أي سبب قانوني آخر لاتخاذ مثل هذا الإجراء.
- ل. لم تسجل الحسابات أي أنشطة خلال الفترة المحددة مسبقًا.
- م. المتطلبات التشريعية.

31.5 يحق للعميل الانسحاب من هذه الاتفاقية أو إلغائها دون أي سبب أو التزامات أو مسؤوليات، خلال أربعة عشر (14) يوماً من تنشيط الحساب ("فترة التهنئة")، بشرط ألا يقوم العميل بأي إيداعات أو تمارس أي نشاط تجاري. إذا فشل العميل في إلغاء/الانسحاب من هذه الاتفاقية خلال فترة التهنئة، أو إذا كان قد قام بأي إيداعات أو شارك في أي نشاط تجاري، فسيكون قادراً على إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام هذا البند 31.

31.6 يحق للعميل إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت ولأي سبب من خلال تسليم إشعار فعلي يتم تأكيده من قبل موظف في الشركة بأن الإشعار الكتابي قد تم استلامه من قبل الشركة، على أن أي إنهاء لا يؤثر على أي التزامات أو ديون قائمة تجاه الشركة أو أي التزامات أو ديون قد تنشأ بعد هذا الإنهاء فيما يتعلق بأي فعل أو إغفال حدث قبل هذا الإنهاء.

31.7 في حالة إنهاء هذه الاتفاقية، ستقوم الشركة بإعادة أي مبلغ محتفظ به في حسابات العميل بعد خصم أي رسوم/تكاليف أو مصاريف أو أي خصومات أخرى مطلوبة بموجب القانون أو وفقاً لهذه الاتفاقية.

32. حالات القوى القاهرة:

32.1 يجوز لنا أن نقرر حسب رأينا المعقول، في حال أن هناك ظرفاً طارئاً أو ظرفاً استثنائياً قائم بالسوق («حالة قوى القاهرة») على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أي تصرف أو واقعة أو حادثة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي إضراب، أو أعمال شغب أو اضطرابات أو انقطاع بالتيار الكهربائي أو أعطال بالمعدات الإلكترونية أو معدات الاتصالات) يكون من شأنه في رأينا منعنا من الاحتفاظ بسوق منظمة في أي مجال أو أكثر من مجالات الإستثمار التي عادة ما تتعامل بها الشركة بالأدوات المالية.
- تعليق أو إغلاق أي سوق أو إخفاق أي حالة تقوم الشركة على أساسها أو ترتبط بها بأي طريقة (عروض أسعارها، أو فرض حدود أو أحكام خاصة أو غير عادية على المتاجرة في أي من تلك الأسواق أو على أي من تلك الوقائع).
- حدوث تحركات مفرطة في مستوى أي من الأدوات المالية و/أو السوق المنفذة بها تلك العقود أو توقعنا (بشكل معقول) لحدوث تلك التحركات.

32.2 إذا قررت الشركة أن حدث القوة القاهرة موجود، يمكن للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، وبدون إشعار وفي أي وقت، اتخاذ واحدة أو أكثر من الخطوات التالية:

- زيادة متطلبات إيداعات العميل.
- إغلاق أي أو كافة عقود السلع المفتوحة الخاصة بالعملاء بمستوى إغلاق تعتقد الشركة بشكل معقول أنه مناسب.
- تعليق أو تعديل تطبيق كافة أو أي من أحكام هذه الاتفاقية إلى ذلك الحد الذي تجعل حالة القوى القاهرة المعنية من المستحيل أو غير العملي بالنسبة للشركة الإلتزام به .
- تغيير الموعد الأخير للمتاجرة فيما يتعلق بأي من الأدوات المالية.

33. عناوين المواد:

عناوين المواد/البنود الواردة في هذه الاتفاقية هي لأغراض وصفية فقط ولا يكون من شأنها تعديل أو تقييد أي من الحقوق أو الإلتزامات المحددة في كل بند.

34. القانون المطبق:

تخضع هذه الاتفاقية إلى القوانين السارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتختص محاكم عمان – قصر العدل بالنظر بأي نزاع يتعلق في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية . لا يجوز للعميل اتخاذ أي إجراء، بغض النظر عن الشكل ، ناشئ عن المعاملات بموجب هذه الاتفاقية بعد انقضاء ثلاثة أشهر من اليوم الذي ظهر فيه سبب الدعوى.

35. قبول الاتفاقية:

تشكل هذه الاتفاقية عقداً ساري المفعول بين الشركة والعميل عند قبولها بواسطة أحد مسؤولي الشركة المخولين.

36. حسابات متعددة:

36.1 يوافق العميل على أنه يجوز للشركة من وقت لآخر تغيير رقم الحساب المخصص لأي حساب يحتفظ به العميل المشمول في هذه الاتفاقية ، وبأن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول والتأثير، يوافق العميل أيضاً على أن أي حساب إذا تم إغلاقه وإعادة فتحه وأي حساب إضافي مفتوح باسم العميل مع الشركة يجب أن يتم تغطيته بموجب هذه الاتفاقية باستثناء أي حساب تم فتحه من خلال توقيع اتفاقية حساب عميل جديدة.

36.2 علاوة على ذلك، يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها المطلق ، إنهاء أي من الحسابات الإضافية الخاصة بالعميل و التي تعتبرها الشركة غير مستخدمة. علاوة على ذلك، يجوز للعميل فتح حساب إضافي مع الشركة بعد تبرير الغرض من فتح الحساب.

37. التنازل:

يجوز للشركة تحويل حساب العميل لمؤسسة مالية أخرى عن طريق إخطار العميل باسم المحال إليه وتاريخ التحويل، قبل خمسة (5) أيام من موعد التحويل. ما لم يعترض العميل على التحويل كتابةً قبل التاريخ المحدد للتحويل، فإن هذا يعتبر قبولاً ضمني من قبل العميل.

38. إقرارات وتوقيع العميل:

يصرح ويوافق العميل على جميع أحكام وشروط الاتفاقية المذكورة أعلاه. يصرح العميل كذلك أنه المستفيد الحقيقي من الحسابات وأن الأموال المودعة في حسابات الشركة تأتي من مصادر مشروعة. ويقر بأن التداول بأي من الأدوات المالية هو عمل يقوم على المضاربة

وينطوي على درجة عالية من المخاطرة وأنه مناسب فقط لهؤلاء الأشخاص الذين يمكنهم تحمل المخاطرة بخسارة مبالغ تزيد على قيمة الهوامش المودعة و بذلك يؤكد العميل قبوله لأحكام وشروط اتفاقية حساب العميل هذه.

39. السرية:

39.1 تقر الشركة بأن المعلومات السرية المتعلقة بتفاصيل العميل الشخصية هي من الأصول القيمة والخاصة والفريدة، وبالتالي فهي تعود للعميل، وأن هذه المعلومات لن تُستخدم لتعزيز مصالح أي أشخاص آخرين غير العميل. تضمن الشركة أن موظفيها ومقدمي الخدمات الذين يتم إفتاؤهم لهم هذه المعلومات السرية يتم إبلاغهم بطبيعتها، وأن الموظفين والشركة سيقترضون على الكشف عن المعلومات الشخصية للعميل فقط على أساس الحاجة إلى المعرفة.

39.2 لن يُطلب موافقة العميل في الحالات التي يتطلب فيها الكشف عن المعلومات السرية من قبل أي جهة حكومية أو بموجب أي قانون أو تنظيم يطلب هذا الكشف. علاوة على ذلك، قد يتم تقديم المعلومات الشخصية للعميل بالتعاون مع السلطات التنظيمية والهيئات للائتمثال لأي طلب قانوني رسمي، وكما هو ضروري لحماية أي من الالتزامات القانونية و/أو حقوق الشركة. ستقوم الشركة بحماية حقوق العميل فيما يتعلق بالخصوصية والسرية والتمويه لأي معلومات مقدمة للشركة، وستتم معالجة جميع البيانات المقدمة بشكل عادل وقانوني، وستجمع لأغراض محددة ومشروعة. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أنه يمكن تقديم المعلومات الشخصية من قبل الشركة إلى المؤسسات المعنية إذا كان ذلك مطلوباً لتنفيذ الأنشطة خلال العلاقة التجارية.

39.3 يتفهم ويوافق العميل على أن السلطات المختصة مخولة بممارسة وظائفها وصلاحياتها إما:

أ. بشكل مباشر،

ب. بالتعاون مع السلطات الأخرى أو مع السوق،

ج. تحت مسؤولية السلطة المختصة عن طريق التفويض إلى هذه السلطات أو عن طريق

د. من خلال الطلب إلى الجهات القضائية المختصة، وأن تتمتع السلطة المختصة بسلطات إشرافية وتحقيقية من أجل الوفاء بها لاداء مهامها.

علاوة على ذلك ، يوافق العميل على أن يقوم الفرد و / أو الكيان بإتاحة المعلومات لا يجوز اعتبار السلطة المختصة ، الناشئة عن هذه الاتفاقية منتهكة لأي قيد على الإفصاح عن المعلومات التي يفرضاها عقد أو أي تشريعي أو تنظيمي أو إداري الحكم ، ولا يُشرك الشخص المُختر في أي مسؤولية من أي نوع تتعلق بهذا الإخطار.

40. التوقيع الإلكتروني:

يوافق العميل على أن قبول شروط وأحكام هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أي مستندات أخرى ذات صلة، من خلال البوابة أو أي وسيلة أخرى توفرها الشركة والتي قد تتطلب التوقيع الإلكتروني وبشكل توقيع العميل وقبوله لهذه الاتفاقية ملزماً قانونياً له وسيكون مقبولاً كدليل في أي قانون وإجراءات لأي بلد يسمح بذلك.

يؤكد العميل ويوافق على هذا الاستخدام لوحة المفاتيح أو الفار أو أي جهاز آخر بمثابة توقيع العميل وقبوله وموافقته كما لو تم التوقيع عليه فعلياً من قبل العميل كتابياً. التوقيع الإلكتروني قانوني والفعالية والمقبولية كدليل في الإجراءات القانونية فقط على أساس أنها موجودة نموذج إلكتروني، ويستند إلى شهادة مؤهلة، ويعتمد على شهادة مؤهلة صادر عن موثر خدمة تصديق معتمد و يتم إنشاؤه بواسطة توقيع أمن جهاز الخلق. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أنه لا يلزم التحقق من طرف ثالث لـ إمكانية إنفاذ توقيعهم بين العميل والشركة. على عاتق الشركة قد يتم قبول المستندات الموقعة والمرسلة عبر الإنترنت كوثائق أصلية، ويعتبر له نفس الأثر الملزم للتوقيع الأصلي على أصل الوثيقة. يوافق العميل على تلقي المعلومات والاتفاقيات أو أي اتفاقيات أخرى الوثيقة إلكترونياً، وسيتم اعتبار الاتفاقيات الموقعة إلكترونياً على أنها إلكترونية العقود التي تم الدخول فيها بحرية.

41. الحسابات المشتركة:

سيتم التعامل مع الحسابات وفقاً لسياسات الشركة والقوانين المحلية.

42. شروط وأحكام التداول:

42.1 يعلم العميل ويقر بأن الشركة تقوم بتقديم سعر (أسعار) لعملائها مبنية على أسعار أطراف أخرى إلا أن هذه الأسعار قد تختلف عن السعر الذي تقدمه الشركة للعميل، ومع ذلك، فإن الشركة غير ملزمة بالكشف عن السعر (الأسعار) التي تم الحصول عليها من الطرف (الأطراف) الأخرى إلى العميل. في حالة عدم قيام الطرف (الأطراف) الأخرى، مثل مقدم (مزودي) الخدمة وموفر (مزودي) السيولة وما إلى ذلك بتوفير/تقديم سعر (أسعار) و/أو في حالة قيامه بتقديم سعر (أسعار) خاطئ خلال فترة محددة على أداة مالية محددة، يوافق العميل على أن الشركة قد لا تكون في وضع يسمح لها بتقديم سعر (أسعار) وبالتالي ستكون ملزمة برفض الأمر / طلبات العميل و / أو قد تؤخر وقت التأكد، علاوة على ذلك ، يقر العميل ويؤكد أن فروق الأسعار على الأدوات المالية والتي يتم تقديمها خلال ظروف السوق العادية قد تختلف في أحداث الأسواق المتقلبة.

خلال الأسواق المتقلبة، قد يحدث أن تكون الفروقات السعرية المعروضة أوسع من الفروقات السعرية المعتاد عليها، وبالتالي فإن العميل يدرك ويوافق على أن أمر (أوامر) الإيقاف على جميع أنواع الحسابات قد تتم من قبل السوق وبالتالي فإن مستوى السوق للأداة المالية المحددة في وقت تفعيل الطلب يؤخذ بعين الاعتبار وليس المستوى المطلوب من قبل العميل، كما يقر العميل بأن المستويات المطلوبة عند وضع أوامر الإيقاف ليست مضمونة عند المستويات المطلوبة. وأنه إذا بقيت الطلبات المعلقة لأكثر من شهر ولم يكن للعميل أي

نشاط آخر، فسيتم إلغاء الأوامر المعلقة. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن الإخفاق في تنفيذ الأمر / الطلب (الطلبات) ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات أو ضمانات لأولوية الامر / طلبات العميل، على الامر/طلبات العملاء الآخرين. يكون العميل مسؤولاً بشكل مباشر وشخصي عن أداء الالتزامات بموجب كل معاملة يتم الدخول فيها ، ويعوض العميل الشركة فيما يتعلق بجميع الالتزامات والخسائر والنققات و/أو التكاليف من أي نوع أو طبيعة مهما كانت والتي قد يتم تكبدها على أنها مباشرة أو نتيجة غير مباشرة لأي فشل من جانب العميل في أداء أي التزام (التزامات).

42.2 يجب على العميل طلب / الحصول على شرح واضح لجميع شروط وأحكام التداول، بما في ذلك أي رسوم / تكاليف مطبقة ، قبل التداول. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى مخطط المنتج في الموقع. يقر العميل ويوافق على أنه لا يحق للعميل إلغاء هذه الاتفاقية على أساس أنها عقدت عن بعد.

42.3 قد يتم تعديل شروط التداول الحالية أو تغييرها أو تعليقها أو إنهائها أو قد يتم فرض شروط جديدة، والتي ستصبح شروط تداول جديدة قابلة للتطبيق. علاوة على ذلك، يجوز للشركة في أي وقت، رفض أو إلغاء أو إجراء أي تعديل تراه ضروريًا على أي طلب يقدمه العميل عندما ترى الشركة وفقًا لتقديرها الخاص، أن هذا الطلب قد يخرق أو قد يكون قد انتهك توفير شروط وأحكام التداول.

4.3. التعامل مع الشكاوى

43.1 تهتم الشركة بإبقاء عملائها سعداء وراضين عن خدماتها. في الحالات التي قد لا يكون فيها العميل راضيًا، قامت الشركة بوضع إجراء فعال وشفاف للتعامل الفوري مع الشكاوى لجميع العملاء الحاليين.

43.2 يجوز للعملاء تقديم شكوى إلى الشركة عبر البريد أو البريد الإلكتروني، أو عن طريق الحضور شخصيًا إلى مكتب الشركة، أو عبر استخدام صندوق الشكاوى المتاح في مكتب الشركة، حسب الاقتضاء من وقت لآخر.

43.3 ستعمل الشركة على معالجة الشكاوى وإبلاغ القرار إلى العميل خلال فترة معقولة (على سبيل المثال، مدة لا تتجاوز خمسة عشر (15) يومًا من تاريخ استلام الشكاوى، أو أكثر بناءً على ظروف الشكاوى). ويجوز تمديد هذه الفترة مرة واحدة ولمدة مماثلة إذا كانت طبيعة الشكاوى تتطلب ذلك.

43.4 للحصول على معلومات إضافية، يمكنك الرجوع إلى سياسة التعامل مع الشكاوى الخاصة بالشركة، والمتاحة على موقع الشركة الإلكتروني.

4.4. عن الشركة:

يمكن العثور على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني للشركة وتحت قسم "عن شركتنا".

أنا / نحن نؤكد ونوافق على الشروط والأحكام في هذه الاتفاقية.

اسم العميل:

توقيع العميل:

تاريخ:

نيابة عن الفريق الأول:

التوقيع:

اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول

تحدد الشروط والأحكام التي بموجبها تسمح الشركة لمالك حساب واحد أو أكثر مع الشركة ("العميل") بالوصول إلى الحسابات من خلال الأجهزة المحمولة. تحدد اتفاقية MT هذه الشروط والأحكام التي بموجبها تسمح الشركة للعميل إلكترونياً بمراقبة النشاط و / أو تقديم الطلبات و / أو تنفيذ العمليات لحسابات العميل (يُشار إليها إجمالاً باسم "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول"). لأغراض اتفاقية MT هذه ، يشمل مصطلح "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" جميع البرامج وروابط الاتصال ، أو أي من وظائفها ، التي يتم تنزيلها على جهاز الهاتف المحمول الخاص بالعميل ، وبالنظر إلى ذلك ، يوافق العميل على ما يلي:

1. لمحة عامة

بإبرام وتوقيع هذه "الاتفاقية"، يوافق العميل على استخدام "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" فقط لغرض الوصول إلى حسابات التداول عن طريق الهاتف المحمول. وتتوفر هذه الخدمة لأنواع محددة للهواتف المتنقلة التي يمكن معرفتها عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة. يوافق العميل على استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول بشكل صارم وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية حساب العميل الخاصة بالشركة وجميع المستندات الأخرى التي تشكل بشكل جماعي الاتفاقية بين الشركة والعميل ("AOD") ، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر. يوافق العميل أيضاً على الالتزام بأي قواعد وإجراءات وشروط تضعها الشركة فيما يتعلق باستخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول.

تطبق اتفاقية MT هذه حصرياً على استخدام العميل لخدمات التداول عبر الهاتف المحمول ، بالإضافة إلى الشروط التي تحددها الشركة ضمن اتفاقية الوصول عبر الإنترنت.

ما لم يتم تعريفها بشكل منفصل في اتفاقية الهاتف المحمول ، فإن العبارات المكتوبة بحروف كبيرة في اتفاقية الهاتف المحمول تحمل المعاني المعطاة لها في مستندات فتح الحساب.

في حالة وجود أي تضارب بين أحكام اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول وأحكام مستندات فتح الحساب ، بقدر ما يتعلق الأمر باستخدام العميل لخدمة التداول عبر الهاتف المحمول ، فإن اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول هي التي تسود.

يقر العميل بأن استخدام "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" هو على مسؤوليته الشخصية وأن هذه الخدمة قد تكون معرضة لحدوث أي أخطاء تقنية في أي وقت وقد لا تعمل أحياناً كما هو متوقع من قبل العميل.

2. الدخول والأمان

لاستخدام "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" ينبغي أن يمتلك العميل حسابات تداول وبيانات تسجيل دخول (اسم المستخدم وكلمة المرور) حيث قد تقدم "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" معلومات ووظائف التشغيل محدودة مقارنة بالأداء والمعلومات المتاحة عند استخدام "منصة المتاجرة عبر الإنترنت لأجهزة الكمبيوتر".

خصائص التشغيل والمعلومات المقدمة لحساب التداول عن طريق "خدمة التداول عبر الهاتف المحمول" قد تكون عرضة للتغيير في أي وقت دون إشعار مسبق.

يقر العميل ويوافق على إمكانية تقديم خدمة التداول عبر الهاتف المحمول من خلال مزودي الخدمة. يجب التعامل مع جميع المعلومات بسرية في جميع الأوقات ، وعلاوة على ذلك ، يتعهد العميل بتعويض مزودي الخدمة والشركة عن أي و / أو جميع الخسائر أو النفقات أو الأضرار أو أي عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو قطع أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل أو إرسال أو تسليم أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل ؛ و / أو أي خسائر و / أو أضرار ناشئة عن و / أو ناتجة عن أي عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو حذف أو عدم أداء أو انقطاع في أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل ، إما بسبب أي فعل أو إغفال أو إهمال أو لأي حالة من حالات القوة القاهرة أو أي سبب آخر ، سواء أكان ذلك ضمن سيطرة الشركة أو أي من مزودي الخدمات أم لا.

يقر العميل ويوافق على تقديم خدمة التداول عبر الهاتف المحمول دون أي تعهدات أو ضمانات ، إلى الحد الذي يسمح به القانون ، فيما يتعلق بتوافق خدمة التداول عبر الهاتف المحمول وأمانها ودقتها. يتم تنزيل أي مواد أو الحصول عليها بطريقة أخرى من خلال استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول وفقاً لتقدير العميل ومخاطره.

3. المسؤوليات والالتزامات

خدمة التداول عبر الهاتف المحمول ليست موجهة أو يقصد استخدامها من قبل أي شخص في أي ولاية قضائية أو بلد حيث يكون هذا الاستخدام و / أو التوزيع مخالفاً للقانون و / أو اللوائح المحلية. تقع على عاتق العميل مسؤولية ضمان عدم انتهاك استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول لأي قانون أو لائحة محلية يخضع لها العميل.

يوافق العميل على أن استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول لن يؤدي ، بأي شكل من الأشكال ، إلى التشجيع أو الشراء أو تنفيذ أي أنشطة إجرامية أو غير قانونية. علاوة على ذلك، يوافق العميل على أن استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول لن يسبب ضرراً لخدمة التداول عبر الهاتف المحمول أو خوادمنا أو أنظمتنا أو معدّاتنا أو تلك الخاصة بأطراف ثالثة، ولا الوصول أو محاولة الوصول إلى أي بيانات مستخدمين أو اختراق أو محاولة اختراق الإجراءات الأمنية الخاصة بخدمة التداول عبر الهاتف المتحرك.

يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على سرية اسم المستخدم وكلمة المرور للحسابات في جميع الأوقات لضمان اتخاذ جميع الخطوات المعقولة من أجل منع الاستخدام الاحتيالي لهذه المعلومات. سيتم اعتبار أي دخول إلى الحسابات ، باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين بالعميل، على أنه تم بواسطة العميل. في الحالات التي يشك فيها العميل في حصول أي شخص آخر على المعلومات دون موافقة العميل ، فإنه يقع على عاتق العميل مسؤولية إخطار الشركة على الفور. في حالة عدم القيام بذلك ، سيكون العميل مسؤولاً عن أي دخول "غير مصرح به" إلى الحسابات.

يوافق العميل بموجبه على أي وجميع المخاطر ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، فشل أو تلف الأجهزة والبرامج وخطوط الاتصال للأنظمة أثناء استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول. يقر العميل كذلك بالمسؤولية الكاملة عن أي خسائر أو تكاليف أو نفقات قد تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل للمعلومات المقدمة من قبل خدمة التداول عبر الهاتف المحمول أو الاعتماد عليها.

يتحمل العميل مسؤولية إخطار الشركة في حالة حدوث تأخير أو عيب أو فشل في كل أو أي جزء من خدمة التداول عبر الهاتف المحمول.

4. الأطراف الثالثة

قد يتم توفير خدمة التداول عبر الهاتف المحمول من قبل المزود أو طرف ثالث. سيتم التعامل مع البيانات الشخصية للعميل المستخدمة لغرض الدخول إلى الحسابات بسرية تامة. في الحالات التي يتم فيها توفير خدمة التداول عبر الهاتف المحمول من قبل مزود أو طرف ثالث ، ستبذل الشركة قصارى جهدها لضمان التعامل مع هذه المعلومات بنفس الطريقة. ومع ذلك ، يجب على العميل أن يقر بأن هذه البيانات الشخصية قد يتم تمريرها من قبل مزود خدمة الطرف الثالث وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الشركة ومزود خدمة الطرف الثالث من أجل تفعيل الخدمة و / أو نقل البيانات الشخصية إلى خليج الأطراف الثالثة في الحالات التي يكون فيها ذلك مطلوباً بموجب القانون أو أمر المحكمة في هذا الوقت والمكان المحددين. ومع ذلك ، يجب على العميل أن يقر بأن هذه البيانات الشخصية قد يتم تمريرها من قبل مزود خدمة الطرف الثالث وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الشركة ومقدم خدمة الطرف الثالث من أجل تفعيل الخدمة و / أو نقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة في الحالات التي يكون فيها ذلك مطلوباً بموجب القانون أو أمر المحكمة في هذا الوقت والمكان المحددين.

5. التعويض

تنطبق أحكام التعويض في هذا البند على هذه اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول هذه حصرياً، وهي منفصلة وإضافية إلى أحكام التعويض المبينة في وثائق فتح الحساب. في حالة وجود أي تعارض بين شرط التعويض في اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول ووثائق فتح الحساب إلى الحد الذي تتعلق فيه الأحكام بموضوع اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول ، فإن الأحكام الواردة في اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول هي التي تسود.

لا تضمن الشركة أن أي برنامج يتم تنزيله على جهاز العميل المحمول سيعمل دون انقطاع أو خالي من الأخطاء، ولا تضمن ضمناً أي مستوى من الخدمة. بالإضافة إلى ذلك ، لا تضمن الشركة دقة خدمة التداول عبر الهاتف المحمول أو ملاءمتها أو موثوقيتها أو اكتمالها أو أدائها. قد تتأثر خدمة التداول عبر الهاتف المحمول سلباً بعوامل مثل قيود الجهاز المحمول للعميل وأداء الشبكة وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الشركة وقد تفشل في العمل بشكل مرضي أو على الإطلاق. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي تعطل مخطط أو غير مخطط له أو أي انقطاع في أي شبكة للأجهزة المحمولة أو في الحالات التي لا يكون فيها العميل في منطقة تغطية الهاتف المحمول ، في أي وقت أو مكان معين.

لن تتحمل الشركة أي مسؤولية فيما يتعلق بأي خسارة أو ضرر قد ينجم عن أي تأخير أو عيب أو فشل في كل أو أي جزء من خدمة التداول عبر الهاتف المحمول، شريطة أن يكون حدوث التأخير أو العيب أو الفشل خارج نطاق سيطرة الشركة المعقولة. ومع ذلك ، في الحالات التي يؤدي فيها أي عيب في فشل خدمة التداول عبر الهاتف المحمول ، وهو أمر خارج عن سيطرة الشركة المعقولة ، إلى اختلاف بين السجلات التي تحتفظ بها الشركة وتلك الخاصة بالعميل ، فإن إصدار الأحداث المدعوم بسجلات الشركة هي التي ستسود.

6. الرسوم

يقر العميل بأن خدمة التداول عبر الهاتف المحمول قد تخضع لرسوم في حالة الدخول إليها عندما يكون الدخول من ولايات قضائية مختلفة، ومع ذلك، لن تفرض الشركة أي رسوم على استخدام خدمة التداول المحمول.

7. الاستقلالية

في حالة تحديد عدم صحة أو عدم قابلية تنفيذ أي بند من هذه اتفاقية التداول المحمول، فإن الأحكام الباقية المحددة في وثائق فتح الحساب تبقى سارية المفعول وتطبق بكامل قوتها والتأثير الكامل.

8. التعديلات على الاتفاقية

سيتم اعتبار إصدار اتفاقية التجارة عبر الهاتف المحمول المنشور على موقع الشركة على الويب هو الإصدار الذي سيكون ساريًا في أي وقت. يجوز تعديل شروط اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول في أي وقت. سيتم نشر أي تعديل من هذا القبيل على موقع الشركة على الإنترنت ويقر العميل ويوافق على أن العملية الأولى التي يتم إجراؤها في أي من حسابات العميل ، والتي بدأها العميل ، بعد أي تعديل من هذا القبيل ، ستشكل قبول العميل على هذا التعديل. إذا كان العميل لا يرغب في أن يخضع لاتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول المعدلة ، فإنه من مسؤولية العميل التوقف عن استخدام خدمة التداول عبر الهاتف المحمول على الفور.

9. الإنهاء

تحتفظ الشركة بالحق في تعليق أو إنهاء دخول العميل إلى خدمة التداول عبر الهاتف المحمول أو استخدامه ، بالإضافة إلى دخول العميل إلى منصة التداول عبر الإنترنت ، إذا قررت الشركة وفقا لتقديرها الخاص، أن العميل قد انتهك بأي شكل من الأشكال الاتفاق بين الأطراف بناء على أي من الشروط والأحكام التي الموافقة عليها من قبل العميل.

يجوز للشركة إنهاء كل خدمات التداول عبر الهاتف المحمول أو جزء منها في أي وقت. لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل أو أي شخص آخر إذا تم تعديل أو إنهاء أي خدمة تداول عبر الهاتف المحمول أو جميعها.

10. القانون السائد

تخضع هذه الاتفاقية لقوانين المملكة الاردنية الهاشمية، وتخضع للاختصاص القضائي في محكمة بداية عمان (قصر العدل). وبالتالي ، تمت قراءة هذه الاتفاقية وفهمها وقبولها بدقة من قبل العميل عند توقيع اتفاقية التداول عبر الهاتف المحمول.

اتفاقية الدخول عبر الإنترنت

تحدد اتفاقية الوصول عبر الإنترنت هذه ("الاتفاقية عبر الإنترنت") الشروط والأحكام التي بموجبها تسمح الشركة لمالك حساب واحد أو أكثر مع الشركة ("العميل") بالوصول إلى محطة واحدة أو أكثر، واحدة أو المزيد من منصات التداول عبر الإنترنت، من خلال متصفح الإنترنت الخاص بالعميل، من أجل إرسال الإلكتروني للأوامر / الطلبات و / أو المعاملات، لحسابات العميل المحفوظ بها لدى الشركة. تحدد هذه الاتفاقية عبر الإنترنت الشروط والأحكام التي بموجبها تسمح الشركة للعميل إلكترونياً بتنفيذ ومراقبة النشاط و / أو الأوامر / الطلبات و / أو المعاملات في حسابات العميل (يشار إليها مجتمعة باسم "الخدمة عبر الإنترنت"). لأغراض هذه الاتفاقية عبر الإنترنت، يشمل مصطلح "الخدمة عبر الإنترنت" جميع البرامج وروابط الاتصال، أو أي من وظائفها، شريطة أن ترى الشركة أنها ضرورية، يوافق العميل على ما يلي:

1. منح الترخيص وحق الاستخدام

من خلال التوقيع على هذه الاتفاقية عبر الإنترنت، توافق الشركة على تزويد العميل ببرامج لاستخدام الخدمة عبر الإنترنت و يوافق العميل على استخدام البرنامج فقط من أجل المسار العادي لأعماله الداخلية الخاصة و يوافق العميل على أنه لا يجوز استخدام البرنامج أو الخدمة عبر الإنترنت لتوفير تدريب من جهة خارجية أو لاستخدامه كمكتب خدمة لأي طرف ثالث. و يوافق العميل على استخدام الخدمة عبر الإنترنت والبرنامج بشكل صارم وفقاً لبنود وشروط اتفاقية حساب العميل، كما يتم تعديلها من وقت لآخر و يوافق العميل أيضاً على الالتزام بأي قواعد وإجراءات وشروط تتعلق باستخدام الخدمة عبر الإنترنت.

2. الدخول والحماية

يجوز استخدام الخدمة عبر الإنترنت لإرسال الأوامر / الطلبات واستلام وتأكيد تنفيذ الأوامر / الطلبات، وفقاً لظروف السوق السائدة والقواعد واللوائح المعمول بها. توافق الشركة على وصول العميل، وفقاً لإجراءات الحماية التي يعتمد عليها العميل لمنع الوصول غير المصرح به إلى الخدمة عبر الإنترنت واستخدامها، وفي أي حال، يوافق العميل على أي مسؤولية مالية عن المعاملات التي يتم تنفيذها من خلال الخدمة عبر الإنترنت. يقر العميل ويمثل ويضمن ما يلي:

- أ. تلقي العميل رقماً أو رمزاً أو تسلسلاً آخر يوفر الوصول إلى الخدمة عبر الإنترنت ("كلمة المرور") ؛
 - ب. العميل هو المالك الوحيد والحصري لكلمة المرور ؛
 - ت. العميل هو المالك الوحيد والحصري لأي رقم تعريف أو رقم حساب أو رقم تسجيل دخول ("تسجيل الدخول") ؛ و
 - ث. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن استخدام وحماية كلمة المرور وتسجيل الدخول وكذلك عن أي معاملة تحدث في الحسابات المفتوحة أو المحفوظ بها أو التي يتم الوصول إليها من خلال تسجيل الدخول وكلمة المرور.
 - ج. يوافق العميل على أن للشركة الحق في "إعادة تعيين" كلمة المرور، لأغراض أمنية، إذا كانت الحسابات غير نشطة لفترة زمنية معينة.
- يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن مراقبة أنشطة الحسابات. يوافق العميل على إخطار الشركة كتابياً على الفور، إذا علم العميل بأي ما يلي:

- أ. أي خسارة أو سرقة أو استخدام غير مصرح به لكلمة مرور العميل و / أو رقم تسجيل الدخول ؛ أو
- ب. أي إخفاق من جانب العميل في تلقي رسالة تشير إلى استلام و / أو تنفيذ أمر / طلب ؛ أو
- ت. أي إخفاق من قبل العميل في تلقي تأكيد دقيق للتنفيذ ؛ أو
- ث. أي استلام لتأكيد أمر / طلب و / أو تنفيذ أمر / طلب لم يطلبه / يطلبه العميل ؛ أو
- ج. أي إخفاق في تلقي معلومات دقيقة عن أرصدة حسابات العميل أو المراكز / المعاملات أو سجل المعاملات ؛ أو
- ح. لأي سبب آخر على الإطلاق.

3. وظيفة المنصة المتعددة للخدمة عبر الإنترنت

تعني المنصة المتعددة هي إحدى الوظائف التي توفرها واحدة أو أكثر من منصات التداول عبر الإنترنت التي تقدمها الشركة، من خلال الخدمة عبر الإنترنت، والتي يمكن للعميل استخدامها للإدارة المتزامنة لحسابات متعددة. تُمنح وظيفة المنصة المتعددة لمنصة التداول عبر الإنترنت، والتي يتم تقديمها من خلال الخدمة عبر الإنترنت، للعملاء وفقاً لتقدير الشركة وحدها.

في الحالات التي تسمح فيها الشركة للعميل بالوصول إلى الجهاز متعدد الأطراف، يوافق العميل ويقر بما يلي:

- أ. تحتفظ الشركة بالحق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، في تأخير تأكيد الطلبات / الطلبات و / أو المعاملات الخاصة بحسابات العميل ؛
- ب. تحتفظ الشركة بالحق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، في رفض جزئي أو كلي لأي طلب لمثل هذه الطلبات و / أو المعاملات الخاصة بحسابات العميل ؛
- ت. تحتفظ الشركة بالحق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، في عدم تنفيذ جميع الأوامر / الطلبات و / أو المعاملات لحسابات العملاء بنفس الطريقة ؛

ث. تحتفظ الشركة بالحق ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، في عكس أي أوامر / طلبات و / أو معاملات لحسابات العميل. بالإضافة إلى ذلك ، يوافق العميل على أن أي طلبات / طلبات و / أو معاملات يجب ألا تتجاوز عدد العقود ، لكل أداة مالية ، كما هو محدد في منصة التداول عبر الإنترنت للعميل أو أي وثائق إضافية أخرى تقدمها الشركة لنوع الحساب المحدد.

4. مخاطر التداول عبر الإنترنت

قد يكون الوصول إلى الخدمة عبر الإنترنت أو أي جزء منها مقيداً أو غير متاح خلال فترات ذروة الطلبات أو تقلبات السوق الشديدة أو ترقبات الأنظمة أو أي أسباب أخرى. لا تقدم الشركة أو مقدمي خدماتها أي تعهدات أو ضمانات صريحة أو ضمنية للعميل فيما يتعلق بقابلية استخدامها أو حالتها أو تشغيلها. لا تضمن الشركة أو مقدمي خدماتها أن الوصول إلى الخدمة عبر الإنترنت أو استخدامها لن ينقطع أو يكون خالياً من الأخطاء أو أن الخدمة عبر الإنترنت سوف تفي بأي معايير معينة للأداء أو الجودة. لا تتحمل الشركة أو أي شخص آخر يشارك في إنشاء الخدمة عبر الإنترنت أو إنتاجها أو تقديمها أو إدارتها، تحت أي ظرف من الظروف ، بما في ذلك الإهمال، والمسؤولية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو خاصة أو تبعية تنتج عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام الخدمة عبر الإنترنت، أو بسبب أي خرق لأي ضمان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بانقطاع الأعمال أو خسارة الأرباح.

يوافق العميل صراحة على أن استخدام الخدمة عبر الإنترنت يقع على عاتق العميل وحده. يقر العميل بالمسؤولية الكاملة ومخاطر الخسارة التي قد تنجم عن استخدام أو الحصول على المواد من خلال الخدمة عبر الإنترنت. تُخلي الشركة مسؤوليتها هي وأي من مدرائها، ومسؤوليها، موظفيها، وكلائها، متعاقدتها، أو الشركات التابعة أو بائعيها من أطراف ثالثة أو المرافق أو مزودي المعلومات أو المرخصين أو المقايضات أو مؤسسات المقاصة أو الموردين الآخرين الذين يقدمون البيانات أو المعلومات أو الخدمات، بأن الموقع الإلكتروني لن تنقطع الخدمة أو تكون خالية من الأخطاء ، كما تُخلي الشركة مسؤوليتها من تقديم أي ضمان فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام الخدمة عبر الإنترنت أو فيما يتعلق بالتوقيت أو التسلسل أو الدقة أو الاكتمال أو الموثوقية أو محتوى أي معلومات أو خدمة ، أو عملية يتم تقديمها من خلال الخدمة عبر الإنترنت.

في الحالات التي يكون فيها وصول العميل إلى الخدمة عبر الإنترنت ، أو أي جزء منها، مقيداً أو غير متوفر أو متأخر، يوافق العميل على استخدام الوسائل الأخرى المتاحة (إن وجدت) ، التي توفرها الشركة ، لوضع أوامر / طلبات العميل للعمليات أو للوصول إلى المعلومات. تُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسائر أو فرص ضائعة أو زيادة في التكاليف أو زيادة في العمولات وما إلى ذلك قد ينتج عن عدم قدرة العميل على استخدام الخدمة عبر الإنترنت لتقديم أوامر / طلبات للعمليات ، أو تلقي تأكيداً للمعاملات أو الوصول إلى المعلومات. عند وضع الأوامر/الطلبات يقر العميل بأن أوامر/الطلبات العميل قد لا تتم مراجعتها من قبل الشركة قبل تنفيذها. يوافق العميل على أن الشركة ليست مسؤولة عن أي خسائر أو فرص ضائعة أو زيادة في التكاليف أو زيادة في العمولات / الرسوم / التكاليف وما إلى ذلك والتي قد تنجم عن تنفيذ الأوامر / الطلبات المقدمة من العميل.

5. بيانات ومعلومات السوق

لا تتحمل الشركة ولا أي من مزودي خدماتها وبأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه العميل أو أي شخص آخر عن:

- أ. أي عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو تعطل أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل أو إرسال أو تسليم أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل ؛ أو
 - ب. الخسارة أو الضرر بسبب أو ناتج عن أي عدم دقة أو خطأ أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو انقطاع في أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل، إما بسبب أي عمل أو إغفال أو إهمال أو لأي حالة من حالات القوى القاهرة أو أي سبب آخر، سواء كان ذلك ضمن نطاق سيطرة الشركة أو أي مزود خدمة.
- لن يتم اعتبار أن الشركة قد تلقت أي أوامر / طلبات أو اتصالات تم إرسالها إلكترونياً من قبل العميل، من خلال الخدمة عبر الإنترنت، حتى تقرر الشركة فعلياً بهذه الأوامر/الطلبات أو الاتصالات.

6. معلومات إضافية مهمة وإخلاء المسؤولية فيما يتعلق بالمستشارين الخبراء / EXPERT ADVISORS

يتم توفير المستشارين الخبراء / Expert Advisors من خلال واحد أو أكثر من منصات التداول عبر الإنترنت التي تقدمها الشركة ، من خلال الخدمة عبر الإنترنت ، والمقصود منها مجرد أداة لتنفيذ الأفكار الفنية التي يمكن دمجها في إستراتيجية أو نظام تداول مصمم شخصياً للمتداولين ذوي الخبرة فقط. لا تقدم الشركة أي دعم أو فني أو استشاري أو غير ذلك في استخدامها. يقع استخدام المستشارين الخبراء / Expert Advisors على عاتق العميل كاملاً، ويقر العميل ويفهم أن الشركة لا تقدم أي ضمانات أو إقرارات فيما يتعلق باستخدام المستشارين الخبراء / Expert Advisors وأن الشركة ، ضمنيًا أو غير ذلك، لا تؤيد أو توافق على استخدام المستشارين الخبراء ولن تكون مسؤولة عن أي خسارة للعميل تنشأ عن استخدامها.

7. توضيحات

يقر العميل بأنه من وقت لآخر ، ولأي سبب من الأسباب ، قد لا تكون الخدمة عبر الإنترنت قيد التشغيل أو قد تكون غير متاحة لاستخدام العميل بسبب الصيانة أو عطل في الأجهزة أو عيب في البرامج أو انقطاع الخدمة أو البث أو أي سبب آخر ، و يوافق العميل على إبراء ذمة الشركة وأي مزود خدمة من المسؤولية عن أي أضرار قد تنجم عن عدم توفر الخدمة عبر الإنترنت. يقر العميل

بأن لديه ترتيبات بديلة ستظل سارية لنقل أوامر / طلبات العميل وتنفيذها ، في حالة ما إذا كانت الظروف تمنع لأي سبب من الأسباب ، نقل وتنفيذ كل أو جزء من اوامر/ طلبات العميل من خلال الخدمة عبر الإنترنت.

يقر العميل بأنه مخول بالكامل للدخول في هذه الإتفاقية وانه لا يوجد أي ممانعة قانونية تمنعهم من التداول، وانهم ملزم بالتقيد لجميع القوانين، الأنظمة والتعليمات المعمول بها في أعمال العميل. يوافق العميل على أنه على علم بأي قواعد أو إجراءات تتبناها الشركة وأي مزود خدمة فيما يتعلق باستخدام الخدمة عبر الإنترنت وأنه سيلتزم بها. و يقر العميل كذلك بأنه تلقى التدريب اللازم على استخدامه.

لا يجوز للعميل (ولا يسمح لأي طرف ثالث) بنسخ، استخدام، تحليل، تعديل، عدم اتباع، فك، عكس الهندسة، ترجمة أو تحويل أي برنامج مقدم إليهم فيما يتعلق باستخدام خدمة الدخول عبر خط الإنترنت أو توزيع البرنامج أو خدمة الدخول عبر خط الإنترنت لأي طرف ثالث آخر.

8. الأثر الملزم للاتفاقية عبر الإنترنت ؛ التعديلات

يقر العميل ويقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية عبر الإنترنت وأي تعديل أو تغيير يتم تنفيذه حسب الأصول وفقاً لأحكام هذه الفقرة 8. ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية عبر الإنترنت ، يجوز للشركة تغيير الشروط والأحكام العامة لهذه الاتفاقية عبر الإنترنت في أي وقت عن طريق تحديث الاتفاقية عبر الإنترنت على موقع الشركة الإلكتروني، ويتعين على العميل الاستفسار عن أي تحديثات قد يتم إجراؤها على الاتفاقية عبر الإنترنت أثناء علاقة العمل مع الشركة. بعد سبعة أيام عمل من نشر التحديث على موقع الشركة الإلكتروني، يُعتبر أن العميل قد قرأ وقبل الشروط والأحكام العامة المضمنة في الاتفاقية عبر الإنترنت ، والتي ستنطبق على العميل نفسه. يقر العميل ويوافق على أن أول عملية في أي من حسابات العميل، التي يقوم بها العميل، بعد إشعاره بتغيير شروط هذه الاتفاقية كما ذكر أعلاه، ستشكل موافقة العميل على التغيير اعتباراً من تاريخ تلك العملية، وسيشكل هذا البدء وتنفيذ تلك العملية من قبل الشركة مردوداً جيداً متبادلاً للتباين أو التعديل المذكور أعلاه، والذي تم الإقرار على كفايته والموافقة عليه من قبل العميل والشركة على التوالي. ما لم يشير السياق بوضوح إلى خلاف ذلك ، فإن الإشارة إلى هذه الاتفاقية عبر الإنترنت ستتضمن إشارة إلى هذه الاتفاقية عبر الإنترنت بصيغتها المتنوعة أو المعدلة من وقت لآخر وفقاً لهذه الفقرة 8. يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية عبر الإنترنت في أي وقت عن طريق إشعار كتابي بهذا المعنى. يجوز للعميل إنهاء هذه الاتفاقية عبر الإنترنت في أي وقت من خلال إشعار خطي تؤكد الشركة بشرط ألا يؤثر أي إنهاء على أي التزامات أو مديونية حالية للشركة أو أي التزامات أو مديونية قد تنشأ بعد هذا الإنهاء فيما يتعلق بأي فعل. أو الحذف الذي حدث قبل هذا الإنهاء. عند الإنهاء ، يتم تلقائياً إنهاء أي ترخيص برنامج ممنوح للعميل بموجب هذه الاتفاقية.

9. التعويض

يوافق العميل على تعويض وإبقاء الشركة غير ضارة وكل مزود خدمة ومبادئه والشركات التابعة له والمتعاقدين معهم من وضد جميع المطالبات والطلبات والإجراءات والدعاوى والإجراءات وجميع الخسائر (المباشرة منها أو غير المباشرة أو غير ذلك) والمسؤوليات والتكاليف و النفقات (بما في ذلك أتعاب المحاماة والمصاريف) ، المدفوعة في التسوية ، التي تكبدتها أو قد تكبدتها الشركة و / أو مقدمو الخدمة و / أو الشركة أو مديروها والشركات التابعة لها والمتعاقدين معها الناشئة عن أو المتعلقة باستخدام العميل للخدمة عبر الإنترنت أو المعاملات المنصوص عليها أدناه. يظل شرط التعويض سارياً بعد إنهاء اتفاقية الإنترنت هذه.

10. متفرقات

لا يجوز للعميل تعديل شروط هذه الاتفاقية عبر الإنترنت. يجوز للشركة تعديل الشروط والأحكام العامة لهذه الاتفاقية عبر الإنترنت. من خلال الوصول المستمر إلى الخدمة عبر الإنترنت واستخدامها ، يوافق العميل على أي تعديلات من هذا القبيل على هذه الاتفاقية عبر الإنترنت.

هذه الاتفاقية عبر الإنترنت هي الاتفاقية الكاملة بين الأطراف فيما يتعلق بالموضوع المذكور هنا ، وباستثناء ما يتعلق باتفاقية حساب العميل بين الطرفين ، يتم دمج جميع المفاوضات والتفاهات السابقة بين الأطراف ، سواء كانت مكتوبة أو شفوية، في هذه الاتفاقية الإلكترونية.

لا يوجد في هذه الاتفاقية عبر الإنترنت ما يبطل أو يعدل حقوق أي طرف والتزاماته بموجب اتفاقية حساب العميل.

11. القانون السائد

تخضع هذه الاتفاقية عبر الإنترنت للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية.

12. الموافقة على الاتفاقية عبر الإنترنت

تشكل هذه الاتفاقية عبر الإنترنت عقداً نافذ المفعول بين الشركة والعميل عند قبولها من قبل مسؤول مفوض من الشركة.

13. إقرارات المستلم وتوقيعه

يصرح العميل بموجبه أن العميل قد قرأ وفهم تمامًا ووافق على جميع شروط وأحكام هذه الاتفاقية عبر الإنترنت الموضحة أعلاه. يوافق الموقع على الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الوصول عبر الإنترنت هذه.

بيان الافصاح عن المخاطر

لا يوضح هذا البيان المختصر كافة المخاطر والنواحي الهامة الأخرى للتداول في الاستثمارات المستقبلية والخيارات والسلع وعقود مقابل الفروقات وصرف العملات والمعاملات المالية الأخرى («عقود السلع»)، وفي ضوء المخاطر ينبغي عليكم تنفيذ تلك العمليات فقط إذا كنتم تفهمون طبيعة العقود (والعلاقات التعاقدية) التي تنوون الدخول فيها ومدى تعرضكم للمخاطر.

إن التداول في الأدوات المالية غير مناسبة للكثير من العامة وينبغي عليكم على ضوء خبراتكم وأهدافكم ومواردكم المالية وظروفكم الأخرى ذات الصلة إجراء دراسة متأنية للتأكد مما إذا كانت التداول يناسبكم.

العقود الآجلة

1. تأثير "الرافعة المالية" أو "التضخيم المالي" تنطوي العمليات في العقود الآجلة على درجة عالية من المخاطر ويكون مبلغ الهامش المبدئي صغير نسبياً بالنسبة لقيمة العمليات في العقود الآجلة، وبالتالي تكون العمليات «مدعمة» ويكون لتحركات السوق الصغيرة نسبياً أثر أكبر بالتناسب مع الأموال التي قمتم بإيداعها أو التي ينبغي عليكم إيداعها وقد تكون النتيجة لصالحكم أو لغير صالحكم بنفس القدر فقد تتكبدون خسارة كاملة لأموال الهامش المبدئي وأي أموال إضافية مودعة لدى الشركة للحفاظ على مركزكم المالي، وإذا تحرك السوق ضد مركزكم المالي أو إذا تم زيادة مستويات الهامش فقد يتم الاتصال بكم لدفع مبالغ إضافية كبيرة خلال فترة قصيرة للحفاظ على مركزكم المالي وإذا أخفقتكم في الوفاء بأي طلب لأموال إضافية خلال الفترة المحددة يتم تصفية مركزكم المالي بخسارة وتكونون ملزمين بدفع قيمة أي عجز قد ينشأ.

2. أوامر / استراتيجيات للحد من المخاطر قد يؤدي وضع أنواع معينة من الأوامر/الطلبات (على سبيل المثال أمر/طلب "وقف الخسارة" أو "وقف الحد"، حيث يسمح بذلك) والتي تهدف إلى تحديد حدود الخسائر للمراكز/الصفقات المفتوحة إلى مبالغ محددة قد لا تكون فعالة، حيث إن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذه الأوامر/الطلبات. الاستراتيجيات التي تستخدم مجموعات من المراكز/الصفقات، مثل المراكز/الصفقات "الانتشار" و"التحوّل"، قد تكون بالغة المخاطر تماماً كما في اتخاذ المراكز/الصفقات "طويلة" أو "قصيرة" بسيطة. يجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع معينة من الأوامر/الطلبات.

عقود الخيارات

إن العمليات في الخيارات تحمل درجة عالية من المخاطر. يجب على المشتري والبائع لهذه الخيارات التعرف على نوع الخيار (أي "خيار الشراء" أو "خيار البيع") الذي يفكرون في التداول به، والمخاطر المرتبطة به. يجب على العميل حساب الحد الذي يجب أن ترتفع قيمة الخيارات لكي تصبح مركزه الحالي مربحاً، مع مراعاة العائد وجميع تكاليف العمليات. يمكن للمشتري للخيارات إلغاء أو ممارسة الخيارات، أو السماح للخيارات بالانتهاء. ينتج عن ممارسة الخيار إما تسوية نقدية أو حصول المشتري على الفائدة الأساسية أو تسليمها. إذا كان الخيار يتعلق بعقد مستقبلي، فسيحصل المشتري على مركز مفتوح مستقبلي مع الالتزامات المرتبطة بهامش (انظر القسم الخاص بالعقود الآجلة أعلاه). إذا انتهت صلاحية الخيارات المشتراة بلا قيمة، في حالة حدوث ذلك، سينتكد العميل خسارة كاملة لاستثماره، والتي ستتألف من عائد الخيار بالإضافة إلى تكاليف العمليات. إذا كان العميل يفكر في شراء خيارات خارج نطاق المال، فيجب على العميل أن يدرك أن فرصة أن تصبح هذه الخيارات مربحة في العادة بعيدة. إن بيع ("كتابة" أو "منح") خيار ما ينطوي بشكل عام على مخاطر أكبر بكثير من خيارات الشراء. على الرغم من أن العائد الذي يتلقاه البائع ثابت، إلا أنه قد يتكبد خسارة تفوق هذا المبلغ بكثير. وسيكون البائع مسؤولاً عن إيداع مبلغ هامش إضافي للحفاظ على المركز إذا تحركت السوق بشكل غير موات. كما سيتعرض البائع لمخاطر احتمالية ممارسة الخيار من قبل المشتري، وعلى البائع أن يكون ملزماً إما بتسوية الخيار نقداً أو بالحصول على أو تسليم الفائدة الأساسية. إذا كان الخيار على عقد مستقبلي، سيقوم البائع بالحصول على مركز في العقد المستقبلي مع ارتباط مسؤوليات إيداع الهامش (يرجى الرجوع إلى الفقرة المتعلقة بالعقود الآجلة أعلاه). إذا كان الخيار "مغطى" من قبل البائع الذي يحمل مركزاً مقابل في الفائدة الأساسية أو عقد مستقبلي أو خيار آخر، فقد يتم تقليل تلك المخاطر. إذا لم يتم تغطية الخيار، فقد يصبح المخاطرة بالخسارة غير محدودة. تسمح بعض البورصات في بعض الاختصاصات بتأجيل دفع قسط الخيار، مما يعرض المشتري للمسؤولية عن دفع مبالغ الهامش التي لا تتجاوز قيمة القسط. ولا يزال المشتري عرضة لخطر فقدان العائد وتكاليف المعاملات. عند ممارسة الخيار أو انتهاء مدته، يتحمل المشتري مسؤولية أي قسط غير مدفوع حتى ذلك الوقت.

العمليات خارج البورصة / OTC

تعمل الشركة كطرف مقابل للعميل في عملية خارج البورصة (OTC)، وقد يكون من الصعب أو المستحيل سيولة المركز / المعاملة المفتوحة الحالية، أو تقييم قيمتها، أو تحديد سعر عادل أو تحديد التعرض للمخاطر. ولهذا الأسباب، يمكن أن تتضمن هذه

العمليات مخاطر متزايدة. وقد يكون التعامل خارج البورصة أقل تنظيمًا أو يخضع لنظام تنظيمي منفصل بسبب عدم وجود بورصة أو بيت تسوية مركزي لدعم هذه العملية. يجب على العميل، قبل الشروع في هذه العمليات، التعرف على القواعد المعمول بها والمخاطر المتعلقة بها. ويجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع محددة من الأوامر / الطلبات والأدوات المالية.

سعر صرف العملات

يمكن أن تكون سوق الصرف الأجنبي عالية التقلب وتحمل المعاملات فيها مخاطر كبيرة من الخسارة. ينبع درجة الرافعة المالية العالية التي يمكن الحصول عليها في التداول من دفع إيداع أو هامش متواضع بالمقارنة مع قيمة العقد الإجمالية. ونتيجة لذلك، يمكن لحركة السوق الصغيرة نسبيًا، فضلاً عن تحقيق مكاسب كبيرة في حالة تحسن السوق لصالح العميل، أن تؤدي إلى خسارة كبيرة تفوق الاستثمار الأصلي للعميل في حالة حدوث حركة سوق صغيرة بنفس القدر ضد العميل.

يزداد تعرض العميل للمخاطر إذا كانت معاملات العميل مقومة بعملة أجنبية أو بعملة أساسية.

يجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع معينة من الاوامر/الطلبات والأدوات المالية.

العقود مقابل الفروقات (CFDS)

يمكن أيضًا تداول الأدوات المالية كعقود مقابل الفروقات ("CFDs"). يمكن أن تكون هذه العقود الآجلة والخيارات على مؤشر FTSE100 أو أي مؤشر أو سهم آخر، بالإضافة إلى مقايضات العملات والفوائد. ومع ذلك، على عكس العقود الآجلة والخيارات الأخرى، لا يمكن تسوية هذه العقود إلا نقدًا. ينطوي الاستثمار في العقود مقابل الفروقات على نفس مخاطر الاستثمار في العقود الآجلة أو الخيارات ويجب أن يكون العميل على دراية بها على النحو المبين أعلاه. قد يكون للمعاملة في العقود مقابل الفروقات أيضًا مسؤولية طارئة ويجب أن يكون العميل على دراية بما يترتب على ذلك.

يجب أن يتعرف العميل على أماكن التنفيذ والتكاليف وأي معلومات أخرى تتعلق بأنواع معينة من الطلبات / الطلبات والأدوات المالية.

مخاطر إضافية

1. أحكام وشروط العقود

يجب على العميل طلب من الشركة تزويده بالشروط والأحكام للتداول بالأدوات المالية المحددة ونوع الحساب والالتزامات المرتبطة بها (على سبيل المثال، الظروف التي قد يلتزم بها العميل بالقيام بتسليم أو استلام الفائدة الأساسية لعقد مستقبلي، وفيما يتعلق بالخيارات، تواريخ الانتهاء والقيود على الوقت المحدد للممارسة). وفي ظروف معينة، قد تتم تعديل مواصفات العقود الجارية (بما في ذلك سعر ممارسة الخيار) من قبل البورصة أو البيت المقاصة ليعكس التغيرات في الفائدة الأساسية.

2. تعليق أو تقييد علاقات التداول والتسعير

قد تزيد ظروف السوق (مثل السيولة) و/أو تطبيق قواعد بعض الأسواق (مثل إيقاف التداول على أي أداة مالية، ساعات التداول، ساعات التعامل، وما إلى ذلك) من خطر الخسارة عن طريق جعل الصفقات صعبة أو مستحيلة أو تصعيد المخاطر عند سعي العميل لإغلاق مراكز الصفقات/المراكز المفتوحة. إذا كان العميل قد قام ببيع الخيارات، فقد تزيد هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون العلاقات الطبيعية بين الفائدة الأساسية والمستقبل، والفائدة الأساسية والخيار موجودة. يمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون عقد المستقبل الذي تستند إليه الخيار معرضًا لحدود السعر في حين أن الخيار ليس عليه حدود سعر. وقد يجعل عدم وجود سعر مرجعي أساسي من الصعب تحديد القيمة "العادلة" للصفقة. وقد يكون من الصعب أو المستحيل تسوية موقف/صفقة مفتوحة موجودة، أو تقييم القيمة، أو تحديد سعر عادل، أو تقييم التعرض للمخاطر. لهذه الأسباب، قد تشمل هذه الصفقات مخاطر متزايدة. وتتعلق ظروف السوق بجميع أنواع الأدوات المالية.

3. الأموال المودعة والممتلكات

يجب على العميل التعرف على إجراءات حماية أموال العميل أو أية ممتلكات أخرى يودعها العميل للتداول بالأدوات المالية، وخاصة في حالة إعلان الشركة عن إفلاسها أو إفلاسها. وقد يتم تحكّم درجة استرداد أموال العميل أو أية ممتلكات أخرى للعميل بموجب تشريعات أو قواعد محلية محددة. وفي بعض الاختصاصات القضائية، يتم الاستيلاء على الممتلكات التي تم تحديدها بشكل محدد كممتلكات العميل بنفس الطريقة التي يتم بها الاستيلاء على النقد في حالة عجز.

4. العمولة والرسوم / التكاليف الأخرى

قبل أن يبدأ العميل في التداول، يجب أن يحصل العميل على شرح واضح لجميع العمولات والرسوم والتكاليف / التكاليف الأخرى التي سيكون العميل مسؤولاً عنها. ستؤثر هذه الرسوم / التكاليف على صافي ربح العميل (إن وجد) أو تزيد من خسارة العميل.

5. الحد من الخسائر

في حالة السماح بذلك، فإن وضع أمر إيقاف الخسارة لا تحد بالضرورة خسائر العميل على المبالغ المقصودة لظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر -على السعر المنصوص عليها- غير ممكن بسبب اتساع فارق النقاط أو سياسة حماية المراكز أو التحوط قد تكون محفوفة بالمخاطر تماما مثل مراكز البيع و الشراء العادية بالإضافة لإمكانية أن تكون أكثر تعقيداً.

6. الصفقات

قد يكون من شأن الصفقات المنفذة في أسواق خاضعة إلى سلطات قضائية أخرى بما فيها الأسواق المرتبطة رسمياً بسوق محلية تعريضكم إلى مخاطر إضافية ، فقد تكون هذه الأسواق خاضعة إلى أنظمة تعرض حماية مختلفة أو حماية أقل للمستثمرين ، وقبل البدء بالتداول ينبغي عليكم الاستفسار عن أي قواعد مرتبطة بالصفقات المعنية التي ترغبون بها إذ أن السلطات التنظيمية الخاصة بكم سوف لا تكون قادرة على إجبار السلطات القضائية الأخرى على تنفيذ القواعد التنظيمية الخاصة بالسلطات أو الأسواق الخاضعة لسلطتها القضائية في الأسواق أو لدى السلطات الأخرى التي تم تنفيذ صفقاتكم فيها وينبغي عليكم أن تسألوا المؤسسة التي تتعاملون معها عن التفاصيل الخاصة بأنواع إجراءات التعويض المتاحة في كل من السلطات القضائية المحلية والسلطات القضائية الأخرى قبل البدء بالتداول.

7. مخاطر العملة

سيتأثر الربح أو الخسارة في المعاملات التي تتم بعقود بأسعار العملات الأجنبية بتقلبات أسعار العملات عند الحاجة إلى التحويل من عملة العقد إلى عملة أخرى.

8. تسهيلات التداول

يتم دعم معظم منشآت التداول بالتعبير الشفوي والإلكتروني بأنظمة مكونة من الحواسيب لتوجيه الأوامر/الطلبات وتنفيذها وتطبيقها وتسجيلها أو تسويتها. وكما هو الحال مع جميع المنشآت والأنظمة، فهي عرضة للتعطل المؤقت أو الفشل. وقد يحدث للعميل خسائر، وقد تكون القدرة على استرداد بعض الخسائر معرضة للحدود المفروضة على المسؤولية من قبل مزود النظام والسوق والبيت المقاصة و/أو شركات الأعضاء.

9. التداول الإلكتروني

قد يختلف التداول على نظام تداول إلكتروني ليس فقط عن التداول في سوق مفتوح ولكن أيضا عن التداول على أنظمة تداول إلكترونية أخرى. إذا قام العميل بإجراء معاملات على نظام تداول إلكتروني، فسوف يتعرض العميل للمخاطر المرتبطة بنظام التداول الإلكتروني المحدد بما في ذلك فشل الأجهزة والبرامج. قد تكون نتيجة أي فشل في النظام أن أوامر / طلبات العميل إما لم يتم تنفيذها وفقاً لتعليمات العميل أو لم يتم تنفيذها على الإطلاق.

الإقرار

من خلال التوقيع على بيان الإفصاح عن المخاطر ، يدرك العميل أن الأرباح من التداول غير مضمونة وأن النتائج السابقة لا تضمن الربحية المستقبلية ، ويتفهم العميل المخاطر العالية التي ينطوي عليها التداول باستخدام الأدوات المالية. يقر العميل ويؤكد أن العميل قد قرأ وفهم تماما بيان الإفصاح عن المخاطر بالكامل.